



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع :/2022

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

تقييم فعالية تخفيض قيمة العملة كإجراء تقني لتقليص عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص "إدارة مالية"

إشراف الأستاذ(ة):

د. رملي حمزة

إعداد الطلبة:

- عميرة سميرة

- ضيف نوهة

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د. ضيف روفية
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د. رملي حمزة
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د. قرني عمار

السنة الجامعية 2021/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الحمد لله أولا وآخرا على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، وأحمده عز وجل أنه من علينا في إتمام هذه الرسالة وأصلي وأسلم على خير خلق الله الحبيب المصطفى، معلم البشرية الأول والهادي إلى سواء السبيل سيدنا محمد عليه

أفضل الصلاة وأتم التسليم القائل: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

اعترافا بالفضل لأهله، فإننا نتقدم بجزيل شكرنا وخالص تقديرنا إلى المشرف الفاضل النبراس الذي أضاء دربنا،

درب البحث العلمي الأستاذ الدكتور "رملي حمزة" الذي أفادنا بغزارة علمه ورحابة صدره، وسمو أخلاقه

وأسلوبه المميز والنصح السديد، والتوجيه الرشيد وحسن المعاملة فأسأل الله العلي أن يبارك له في عمله وصحته

وأولاده وأن يجزيه خير جزاء.

كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل "علي بن الطيب" الذي كان بمثابة السراج الوهاج الذي

أنار لنا طريقنا ولم ييخل علينا بالنصح والإرشاد والتوجيهات السديدة التي ساعدتنا كثيرا في إنجاز هذا العمل.

- كما نتقدم بخالص الشكر إلى السيد رئيس القسم وكافة قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير على

المساعدات والتسهيلات التي قدموها لنا طوال المشوار الدراسي.

سميرة - نوهة

إهداء

"قل اعملوا فسيرى الله عملك ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم.

إلاهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة، وأدى الأمانة ونصح الأمة سيدنا وحبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى روح أبي الطاهرة الزكية الذي كان أطيب وأحن قلب، كان حكمتي وقلمي، أدبي وعلمي، سندي وملادي
بعد الله عز وجل.

إلى من ساعدتني في صلاتها ودعائها إلى من سهرت الليالي تنير دربي، إلى من شاركتني أفراحي وأحزاني، أجمل
ابتسامة في حياتي، أروع امرأة في الوجود أمي الغالية.

إلى أخواتي العزيزين سندي وعزوتي في هاته الدنيا الفانية، خاصة شقيقة روحي وحبيرة قلبي أختي الصغيرة مريم
جزاها الله عني ألف خير.

إلى زوجي العزيز الذي لم ييخل علي بالدعم المادي والمعنوي طوال فترة دراستي وكان سندي في كل المراحل
التي عشت حلوها ومرها.

إلى عصافير قلبي وملائكة الرحمة أولادي أطال الله لي في أعمارهم وجعلهم سندي في كبري رنيم، مرام، فادي،
وجيه حفظهم الله ورعاهم.

إلى كل زملائي وزميلاتي في العمل وخاصة شقيقتي وحبيباتي ورفيقاتي في المشوار اللاتي قاسمني لحظاته رعاهن
الله وحفظهن سلمي، منيرة، إيناس وشرين.

إلى زميلتي في المذكرة نوهة.

وأخيرا إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي وإليك أنت يا من تتصفح مذكرتي.

إهداء

- الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وكرمنا بالتقوى وجعلنا بالعافية، ما أجمل أن يجود المرء بأعلى ما لديه

والأجمل أن يهدي الغالي للأعلى.

هي ثمرة جهدي أجنيتها اليوم أهديها إلى:

- الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى من منحتني القوة والعزيمة

لمواصلة الدرب وكانت سببا في مواصلي دراستي إلى من علمتني الصبر والاجتهاد ومنحتني فيضا من الحب

والعطاء إلى أعز وأعلى إنسانة أُمي حبيبتي حفظها الله وأكرمها جنات الخلد ورزقها الصحة والعافية.

- إلى من سعى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم ييخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح وعلمني أن أرتقي سلم

الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز حفظه الله وأكرمه.

- إلى من حبهم يسري في عروقي ويلهج بذكرهم قلبي أخواتي الغاليات: حنان، رقية وهاجر حفظهم الله.

- إلى سندي وركيزتي في الحياة سبب سعادتي وسر نجاحي زوجي الغالي وأب أولادي حفظه الله وأطال في

عمره.

- إلى سر سعادتي وفرحتي وأعلى ما أملك في الحياة أولادي الأعزاء، أنس، آلاء، آدم حفظكم الله.

- إلى أب وأم زوجي اللذان أعتبرهما بمثابة والدي أكرمهم الله.

- أنه لا يسعني أن أقر بالمعروف لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر أستاذي المشرف رملي

حمزة على ما حصني به من التوجيه والتصويب وما علمني إياه من فيض إنسانيته وخلقه الرفيع ومستواه الراقى،

إلى كل الأساتذة الأفاضل لكلية العلوم الاقتصادية جامعة بوالصوف ميلة.

- إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق نحو النجاح والإبداع صديقتي وزميلاتي وأخص بالذكر زميلتي

وسندي في مسيرتي صديقتي الطيبة سهيلة، ومن شاركتني في إنجاز مذكرة تخرجنا زميلتي الطيبة سميرة.

- إلى كل من تسعه ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

- نوهة -

ملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية تخفيض قيمة العملة كإجراء تقني لتقليص عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، وهذا من خلال دراسة تحليلية لكل من تطور رصيد الموازنة في الجزائر وتطور سعر الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال نفس الفترة، وكذلك أيضا تم حساب قيمة معامل الارتباط خلال هذه الفترة بين المتغيرين والذي بلغت قيمته ($r_p = 0.325$). وخلصت الدراسة إلى أن تخفيض قيمة العملة كإجراء تقني يمر عبر توزيعات بنك الجزائر، وبالتالي المساهمة في الإيرادات وبالنتيجة تقليص العجز لكن بنسبة ضئيلة، حيث ومن خلال حساب إجمالي توزيعات بنك الجزائر إلى الإيرادات العامة وجدنا أن هذه النسبة تقدر ب 8% مع ارتفاع محسوس في السنوات الأخيرة، وعليه فضعف مساهمة تخفيض قيمة العملة في تقليص عجز الموازنة العامة يرجع من جهة إلى أن عملية التخفيض تمت عبر فترات متقطعة بالإضافة إلى أن هذا الإجراء يحتاج من خلال بنك الجزائر إلى وقت لتحقيق فوائد سريعة.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، الإيرادات العامة، رصيد الموازنة العامة، التخفيض في العملة.

Abstract

This study aims to identify the effectiveness of currency devaluation as a technical measure to reduce the general budget deficit in Algeria during the period (2000-2021), and this is through an analytical study of both the development of the budget balance in Algeria and the development of the exchange rate of the dinar against the US dollar during the same period, Also, the value of the correlation coefficient was calculated during this period between the two variables, which reached ($r_p = 0.325$).

The study concluded that the devaluation of the currency as a technical measure passes through the distributions of the Bank of Algeria, thus contributing to the revenues and as a result reducing the deficit, but by a small percentage, as by calculating the total distributions of the Bank of Algeria to the public revenues, we found that this percentage is estimated at 8% with a significant increase in the years The latter, and accordingly, the weak contribution of currency devaluation in reducing the public budget deficit is due, on the one hand, to the fact that the reduction process took place through intermittent periods, in addition to the fact that this procedure, through the Bank of Algeria, needs time to achieve price surpluses.

Keywords: Public Expenditures, Public Revenues, The Balance of The General Budget, Devaluation in The Currency.

فهرس المحتويات

الفهرس:

رقم الصفحة	العنوان
I	البسمة
II	شكر وعرفان
III	الإهداء
V	الملخص
VII	فهرس المحتويات
X	قائمة الجداول
XII	قائمة الأشكال
أ-د	مقدمة عامة
30-1	الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة
02	تمهيد
03	I-1- الإطار النظري للموازنة العامة
03	I-1-1- تطور الموازنة العامة عبر المدارس الاقتصادية
06	I-1-2- عناصر الموازنة العامة
14	I-1-3- مفهوم الموازنة العامة
15	I-1-4- أساسيات حول عجز الموازنة العامة
20	I-2- الإطار النظري لتخفيض قيمة العملة
20	I-2-1- سياسة تخفيض قيمة العملة
23	I-2-2- أهمية وأهداف تخفيض قيمة العملة
24	I-2-3- شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة
25	I-2-4- أسباب تخفيض قيمة العملة
27	I-3- الدراسات السابقة
27	I-3-1- عرض الدراسات السابقة باللغة العربية
28	I-3-2- عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
29	I-3-3- مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
30	خلاصة الفصل
54-31	الفصل الثاني: دراسة تحليلية
32	تمهيد
33	II-1- الإطار المنهجي للدراسة

33	II-1-1- التعريف بميدان الدراسة وعينة الدراسة
33	II-1-2- منهج الدراسة
33	II-1-3- أدوات الدراسة والمعالجة الإحصائية المعتمدة
34	II-1-4- نموذج الدراسة
35	II-2- تحليل بيانات الدراسة
35	II-2-1- تحليل بيانات الموازنة العامة للجزائر (2000-2021)
42	II-2-2- تحليل بيانات تخفيض قيمة العملة في الجزائر (2000-2021)
46	II-2-3- تحليل أثر تخفيض قيمة العملة على العجز الموازي للجزائر (2000-2021)
51	II-3- اختبار فرضيات الدراسة
51	II-3-1- مناقشة الفرضية الفرعية الأولى
51	II-3-2- مناقشة الفرضية الفرعية الثانية
52	II-3-3- مناقشة الفرضية الفرعية الثالثة
52	II-3-4- مناقشة الفرضية الرئيسية
54	خلاصة الفصل
58-55	خاتمة عامة
64-59	قائمة المراجع
66-65	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	تصنيفات الإيرادات العامة	01
21	يوضح الفرق بين التخفيض في قيمة العملة والانخفاض في قيمة العملة	02
36	تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر (2000-2021)	03
43	تطور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الفترة (2000-2021)	04
46	نسبة التخفيض في قيمة الدينار بمقارنة سنة 2021 مع سنة 2000	05
47	علاقة الموازنة العامة بأسعار الصرف في الجزائر (2000-2021)	06

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
34	يوضح نموذج الدراسة	01
36	تطور موازنة الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2010	02
39	تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر (2018-2010)	03
42	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2021-2000)	04
45	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2021-2000)	05
49	تطور عجز الموازنة العامة (2021-2000)	06
49	تطور توزيعات بنك الجزائر (2021-2000)	07
50	نسبة توزيعات بنك الجزائر إلى الإيرادات العامة	08

مقدمة عامة

تمهيد:

تعتبر الموازنة العامة لوح القيادة في إدارة وتوجيه اقتصاديات معظم الدول، فهي العصب الحساس والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك حسب استخدام الدولة لأدواتها والمتمثلة أساسا في النفقات العامة والإيرادات العامة وقد تطور دور الموازنة العامة مع اتساع النشاط الاقتصادي للدولة فانتقلت وظيفتها من مرحلة الدولة الحارسة التي تسعى للحفاظ على ميزانية متوازنة أي ضبط التوازن الحسابي بين الإيرادات والنفقات، وذلك حسب الفكر التقليدي إلى مرحلة الدولة المتدخلة التي جاءت بعد الحرب العالمية الأولى وتميزت بإعادة النظر في معظم مبادئ المالية للنظرية الكلاسيكية والتي تعتمد على السعي لتحقيق التوازن الاقتصادي حسب الفكر الكينزي أي الانتقال من الحياد إلى التدخل وذلك من خلال التوسع الأكثر في الإنفاق العام، ومع هذا التوجه أصبحت الإيرادات غير قادرة على تغطية النفقات وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور إشكالية كبيرة تتمثل في إشكالية عجز الموازنة العامة وكيفية تمويلها.

وبما أن الجزائر واحدة من الدول التي تتميز باقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير في إيراداته على المحروقات، كان استقرار الوضع الاقتصادي واستقرار الميزانية العامة للدولة مرتبطا بالتقلبات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وفي ظل تراجع هذه الإيرادات وبالأخص في السنوات الأخيرة، لجأت الحكومة إلى عدة طرق ووسائل أخرى لتمويل موازنتها العامة وتغطية نفقاتها العمومية ومن بين هذه الوسائل تخفيض قيمة العملة، هذا الإجراء التقني الذي اتبعته معظم الدول خاصة النامية منها، يهدف إلى تحقيق جملة من التوازنات الداخلية والخارجية وذلك من خلال تطبيق أسلوب المرونة المعروفة في هذا المجال كحتمية لا بد منها من أجل تصحيح الاختلالات التي يعاني منها.

ومن خلال ما سبق ذكره يتم طرح الإشكالية العامة لهذه الدراسة كما يلي:

ما مدى فعالية تخفيض قيمة العملة كإجراء تقني لتقليص عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)؟

بناء على الإشكالية الرئيسية السابق ذكرها يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية نورد أهمها فيما يلي:

- كيف تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021؟
- ما مدى اعتماد تخفيض قيمة العملة كسياسة لتحقيق التوازنات المالية خلال فترة الدراسة؟
- ما هي الخطوات التقنية لتمويل عجز الموازنة بالاعتماد على تخفيض قيمة العملة؟

فرضيات الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وإيجاد الإجابة على الأسئلة الفرعية وضعنا مجموعة من الفرضيات تتمثل في:

- **الفرضية الرئيسية:** هناك فعالية لتخفيض قيمة العملة في تقليص عجز الموازنة العامة في الجزائر.
- **الفرضيات الفرعية:** وتتمثل في:

1-عجز الموازنة العامة في تفاقم مستمر طوال فترة الدراسة.

2- تم اعتماد قيمة العملة بشكل تدريجي خلال فترة الدراسة لتحقيق التوازنات المالية.

3- يمر تمويل عجز الموازنة العامة بتخفيض قيمة العملة عبر رفع قيمة الإيرادات متمثلة في توزيعات بنك الجزائر.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة الدور الذي يلعبه التخفيض في قيمة العملة كإجراء تقني في تقليص عجز الموازنة العامة للجزائر، حيث يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية للتغيرات التي تحدثها السياسة الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وتسعى الجزائر كغيرها من دول العالم للمحافظة على قيمة الدينار الجزائري من خلال المحافظة على توازن ميزان المدفوعات من جهة وتخفيض العجز الموازي من جهة أخرى.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بحث عن مدى فعالية تخفيض قيمة العملة كإجراء تقني لتقليص عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، من خلال عرض مكونات ميزانية الدولة، ثم تبيان آثار تغير سعر صرف العملة المحلية بالنسبة لعملة الدولار، على تلك المكونات خاصة ما تعلق منها بكل من النفقات العامة والإيرادات العامة، وكذلك أيضا محاولة توضيح بأن الميزة الأساسية لميزانية الدولة الجزائرية هي تبعيتها المطلقة لأسعار المحروقات في السوق الدولية، إلا أن الجباية البترولية والرسوم الجمركية ورسوم الواردات، حساسة ليس فقط لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، بل للتغيرات في أسعار صرف الدينار.

حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد إطارين زمني ومكاني كالتالي:

- الإطار المكاني: يتمثل في الاقتصاد الجزائري؛

- الإطار الزمني: تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2000 إلى سنة 2021.

منهج الدراسة

إن نوع موضوع الدراسة هو الذي يوجه الباحث إلى نوع المنهج المستخدم وبهدف الإجابة عن الإشكالية وإثبات صحة الفرضيات المقترحة أو نفيها المتعلقة بموضوع هذه الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، وهذا حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق وتبسيط الضوء على مكوناته، فيتجلى الاعتماد على المنهج الوصفي في هذه الدراسة قصد توضيح الجوانب النظرية للدراسة من خلال الاعتماد على مختلف المراجع من كتب ومقالات علمية وملتقيات، بالإضافة إلى التطرق لمختلف الدراسات السابقة الخاصة بالموضوع، وأما المنهج التحليلي فيتجلى من خلال استخدام البيانات التي تنشرها الوزارات والهيئات المكلفة بالإحصائيات المالية في الجزائر ومحاولة استعراض الإحصائيات المتعلقة بها ومحاولة تحليلها بما يناسب موضوع الدراسة.

دوافع اختيار موضوع الدراسة

هناك عدة دوافع موضوعية وشخصية دفعتنا لاختيار موضوع هذه الدراسة، فمن دوافعنا الموضوعية هو إشكالية الموضوع التي أثارت جدلاً كبيراً بين المختصين والخبراء الماليين ولا تزال حتى يومنا هذا خاصة في الآونة الأخيرة نتيجة ارتفاع الأسعار المواد وخاصة الأساسية والاستهلاكية وانخفاض قيمة الدينار الجزائري، وأما فيما يتعلق بالدوافع الشخصية فتتمثل في الميل الشديد والرغبة في معرفة المزيد عن الموازنة العامة ومكوناتها لأنها تعتبر المرآة العاكسة لنشاط أي دولة مما استدعى البحث ودراسة الموضوع، وكذلك محاولة إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه الدراسات حتى يتسنى لنا وجود بعض الحلول لمشكلة الدراسة.

هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة عامة، فصلين أساسيين وخاتمة عامة وهذا بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة والمتمثلة فيما مدى فعالية تخفيض قيمة العملة كإجراء تقني لتقليص عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، حيث يشمل الفصل الأول الجانب النظري لمتغيري الدراسة وأما الفصل الثاني فيشمل الجانب التطبيقي لظاهرة المدروسة وإسقاطها على حالة الجزائر وهما كالتالي:

الفصل الأول: تناولنا فيه الجانب النظري لمتغيرات الدراسة (الموازنة العامة وتخفيض قيمة العملة) وهذا من خلال المبحث الأول والثاني، وأما في المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة التي تناولت هي بدورها أحد متغيري الدراسة أو كلاهما من محاولة معرفة موقع الدراسة الحالية من هذه الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: فقد حاولنا من خلاله القيام بدراسة تحليلية لكل من تطور مسار وضعية الموازنة العامة والتغيرات في أسعار الصرف خلال فترة الدراسة ومعرفة العلاقة بينهما، فتناولنا في المبحث الأول الإطار المنهجي للدراسة وفي المبحث الثاني حاولنا التعرف على تطور كل من الموازنة العامة في الجزائر وتحليل تطور مسار تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي والعلاقة بينهما خلال فترة الدراسة (2000-2021) وفي المبحث الثالث والأخير تم اختبار فرضيات الدراسة وعرض نتائجها.

الفصل الأول:
التأصيل النظري
للدراسة

تمهيد:

إن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس في ازدياد عجز الموازنة العامة في مختلف الدول العالم على اختلاف مستوياتها من التقدم الاقتصادي سواء متقدمة أم نامية وإن كانت بدرجات متفاوتة، وهي تكاد تكون ظاهرة عامة، وفي ظل زيادة حجم الإنفاق العام وقصور الموارد المالية لمقابلة تلك الزيادة، مما أدى إلى اللجوء إلى مصادر تمويل مختلفة للتغطية العجز الموازني، ومن بين هذه المصادر نجد سياسة التخفيض في قيمة العملة كإجراء تقني والتي لا تزال محور النقاش والجدال بين الاقتصاديين وأصحاب القرار للآثار المترتبة على تطبيقها، هذا ما دفعنا في هذا الفصل إلى تسليط الضوء من الناحية النظرية على الموازنة العامة ومختلف المفاهيم المتعلقة بها وكذلك أيضا على المفاهيم المتعلقة بسياسة تخفيض قيمة العملة، وذلك من أجل المساهمة في الإجابة على إشكالية الدراسة لمعرفة أثر تغير سعر الصرف وبالتدقيق تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة. ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

1-1- الإطار النظري للموازنة العامة

1-2- الإطار النظري لتخفيض قيمة العملة

1-3- الدراسات السابقة

I-1- الإطار النظري للموازنة العامة

تعد الموازنة العامة للدولة مرآة تعكس كافة أنشطة الدولة ومهامها في كافة المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والعسكرية، وتعتبر الموازنة من المسائل المهمة والأساسية لكي تقوم الدولة بالوظائف الموكولة إليها وإدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه وفقاً للمخطط المرسوم، فالموازنة خطة مالية تصدر سنوياً بصك تشريعي يحدد من خلالها نفقات وإيرادات الدولة. ولهذا سنحاول في هذا المبحث التعرف أكثر على مفهوم الموازنة العامة من خلال التطرق إلى تطور الموازنة العامة عبر المدارس الاقتصادية وكذلك مفهوم الموازنة العامة وعناصرها.

I-1-1- تطور الموازنة العامة عبر المدارس الاقتصادية

حتى نتمكن من فهم التطورات التي عرفتها مالية الدولة وما إن كان لابد للإيرادات أن تكون حسب النفقات أو العكس وجب علينا التطرق إلى أهم الأفكار التي وردت في هذا الشأن كما يلي:

أ- الموازنة العامة في ظل فلسفة المدرسة الكلاسيكية

قامت النظرية الكلاسيكية على الموقف الفردي كما قدمها رواد هذا الفكر من أمثال آدم سميث في كتابه ثروة الأمم والذي يهدف من خلاله إلى تبيان ماهية النفقات الضرورية لحامل السيادة أو الحكومة وأي هذه النفقات ينبغي أن تسدد بمساهمة من المجتمع بأسره؛ وأي منها ينبغي أن يسدده قسم معين منه فحسب، أو أفراد معينون من المجتمع¹، وريكاردو في كتابه أصول الاقتصاد السياسي والضرائب والذي يهدف من خلاله إلى تقديم بعض الآراء حول قوانين الأرباح والأجور وعمل الضرائب، وعلى العموم فتقوم فلسفة المدرسة الكلاسيكية على أساس إيجاب الدولة على التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والاقتصاد على الوظائف التقليدية للدولة من حفظ الأمن وضمان حرية الأفراد والقيام بالأشغال العامة لأن نظام المنافسة الحرة وقوانين السوق كفيلاً بتوافق المصالح العامة نتيجة وجود اليد الخفية ومن ثم ظهرت فكرة الدولة الحارسية²، وقد اعتبرت المدرسة الكلاسيكية مبدأ توازن الموازنة السنوي الكمي هدفاً يجب تحقيقه في جميع الظروف، أي أن تكون النفقات العامة في حدود الإيرادات العامة، والوسيلة الوحيدة للحصول على الإيرادات هي الضرائب³، وفي أقل الحدود، أما الاقتراض فهو مرفوض إلا في الحالات الاستثنائية. وإن حالة الاستخدام الأمثل متحققة مادامت الدولة ملتزمة بدورها الحيادي، كما أنه نابع أيضاً من نظرتها، إلى أن الإنفاق العام الذي تختص به الدولة إنفاق استهلاكي تبذيري لعدم كفاءة الدولة قياساً بكفاءة القطاع الخاص، وفق هذا اعتبر ظهور العجز في الموازنة خطراً حقيقياً لأن معالجته عن طريق الاقتراض تسبب أزمة مديونية دائمة، كما أن لجوء الدولة إلى إصدار أوراق نقدية جديدة من شأنه إحداث حالة تضخمية مستمرة⁴.

¹ - آدم سميث، ترجمة حسني زينة، ثروة الأمم (الجزء الأول)، نشر معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، العراق، 2007، ص 08.

² - محمد خالد مهاني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، الجزائر، 2013، ص 15.

³ - ديفيد ريكاردو، ترجمة: يحيى العريضي، حسام الدين خضور، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2015، ص 133.

⁴ - لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة: المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص 35.

ب- الموازنة العامة في ظل فلسفة المدرسة النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، وهي قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، وتستخدم النيوكلاسيكية أسلوباً تحليلياً يعتمد على فكرة التوازن الجزئي الثابت مع التركيز على المشكلات قصيرة المدى ويرون أن كل مشروع صغير هو جزء من الكل، وهذا كله يتطور بشكل تدريجي ومتسق ومتداخل، بحيث يشكل تفاعل مع المشاريع الأخرى، وكذلك ينظرون إلى أن النفقات العامة هي التي تحدد الإيرادات العامة وبالتالي يتحدد دور المالية العامة في هذا الفكر، أي أن النفقات العامة هي التي تبرر الإيرادات العامة والتقيّد بمبدأ الموازنة المتوازنة، أي التمسك بمسألة التوازي¹.

ج- الموازنة العامة في ظل فلسفة المدرسة الكينزية

إن المدرسة الكينزية التي وجدت من الظروف التي أحاطت بالأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929 مدخل لتوجيه الانتقادات لفرضيات ومبادئ المدرسة الكلاسيكية²، فقد أكدت على أن حالة الاستخدام الكامل غير متحققة وأن العرض لا يخلق الطلب، وأن المشكلة الأساسية تكمن في نقص حجم الطلب الفعال، واستناداً على ذلك لابد من العمل على زيادة الطلب الفعال بغض النظر عن توازن الموازنة العامة من عدمه وبالتالي فقد برزت فكرة العجز المقصود ولمعالجة التوازن العام للاقتصاد الذي أصبح هو الأساس وأصبح توازن الموازنة العامة أمراً ثانوياً، هذا الواقع يحتم على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية³ تدخلاً فعالاً وزيادة انفاقها العام وتمويله بالإصدار النقدي الجديد أو القروض، ويرى كينز أنه ليس من الضروري احترام مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة، ولكن المهم هو توازن الموازنة على مدار الدورة الاقتصادية بأكملها ويصبح عجز الموازنة ضروري ما دام يتعلق بزيادة الانتاج والتوظيف⁴.

د- الموازنة العامة في ظل فلسفة مدرسة شيكاغو (النظرية النقدية الحديثة)

مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، ازدادت حدة الصراع الفكري بين الاقتصاديين حول السياسات الواجب اتباعها لتمويل العجز وعلاجه، وظهرت النظرية النقدية الحديثة على يد الاقتصادي ميلتون فريدمان وفريدريش أوجست فون هايك⁵، وتقوم على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وترى أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة من خلال سياستها المالية في النشاط الاقتصادي، والذي سبب أزمة الكساد وتدهور في النمو الاقتصادي مصحوباً بالتضخم، معتبرة أن السياسات المالية تأخذ

¹ جون ماينارد كينز، ترجمة إلهام عيداروس، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2010، ص79.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي تحليل كمي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص39.

³ محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص167.

⁴ سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع الإشارة للعراق للمدة (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، ص295.

⁵ سيمون فاوت وآخرون، الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية، مؤسسة فريدريش إيبيرت، اليمن، 2013، ص19.

فترة زمنية طويلة لبيان أثرها في المتغيرات الاقتصادية بسبب بطء فعالية التشريعات والقرارات الإدارية من جهة واختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية في فترة نجاح الأفكار الكينزية عن الظروف التالية لها. وقد تألفت هذه الأفكار في البلدان الصناعية ولاسيما بعد تبني صندوق النقد والبنك الدوليين لها لمعالجة الازمات الناتجة من تفاقم العجز والبطالة والركود الاقتصادي¹.

هـ - الموازنة العامة في ظل فلسفة مدرسة التوقعات الرشيدة

تتلخص سياسة التوقعات العقلانية بمسألة اعتماد سياسة مالية معينة سواء أكانت توسعية أم انكماشية منذ البداية يمكن أن تساعد اصحاب القرار الاقتصادي في جانب التنسيق والتعاون مع اجراءات السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة معا لتحقيق اهدافها، إلا إن هذه النظرية قد تعرضت لانتقادات كان من أهمها أنه في حالة امتلاك صانعي السياسة لمزيد من المعلومات عن الاقتصاد قد يكون من السهل لهم أن ينشروا المعلومات ويدعوا الناس لكي يتعرفوا بناءً عليها بدلاً من تطبيق سياسة جديدة. فضلاً عن أن مسألة افتراض النظرية لمرونة الأسعار والأجور، فإنها قد تكون جامدة وبالتالي حتى لو كانت التوقعات رشيدة فإن الأجور والأسعار قد تتغير ببطء لتؤدي الى تغيرات في الناتج والتشغيل، وعلى هذا الاساس فان السياسة المرنة يمكنها تغيير الناتج والعمالة على الأقل في الاجل القصير، وعليه يمكن القول ان هذه النظرية تعد محل خلاف بين الاقتصاديين².

يمكن تلخيص ما تم ذكره حسب مجموعة من المراحل كما يلي:

- **المرحلة الأولى (مرحلة الدولة الحارسة: الليبرالية أو الرأسمالية):** بحيث تبنت المالية العامة عدة مبادئ وخصائص في هذه المرحلة وهي³: ميزانية محايدة (حياد الميزانية ناتج عن مبدأ عدم تدخل الدولة)، ميزانية غير منتجة (أي أن الدولة تستهلك ولا تنتج)، ميزانية متوازنة بحيث يشكل توازن الميزانية مبدأ أساسياً بالنسبة لفقهاء المال الكلاسيكيين الذين حرموا أي اختلال في التوازن إيجابياً كان (فائض) أو سلبياً (عجز)⁴.

- **المرحلة الثانية (مرحلة الدولة المتدخلة):** جاءت هذه المرحلة كنتيجة للأزمة التي جاءت بعد الحرب العالمية الأولى والتي تميزت بإعادة النظر في معظم المبادئ المالية الكبرى للنظرية الكلاسيكية، ومن خصائص المالية العامة خلال هذه المرحلة ما يلي⁵: ميزانية متدخلة (يتمثل تدخلها في تأثيرها على الاقتصاد)، ميزانية منتجة: (ترمي النفقات الاقتصادية (الاستثمارية) إلى تمويل الصناعة والفلاحة والإنتاج

¹ - إيمان غسان شحرور، عجز الموازنة العامة في سوريا وآثاره الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 20، العددان: 63-64، 2013، ص96.

² - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 444-445.

³ - أبوبكر خليفة حمد دلعب، علي منصور سعيد عطية، الإيرادات العامة والنفقات العامة للاقتصاد الليبي: دراسة تطبيقية لتحليل طبيعة العلاقة بينهما وتحديد اتجاهها، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 1، جوان 2020، ص38.

⁴ - رشيد شباح، بغداد شبيب، قياس العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر وفق نموذج شعاع تصحيح الخطأ للفترة (1990-2017)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد03 مكرر، الجزء الأول، 2019، ص 536.

⁵ - روشو عبد القادر، دور النفقات العمومية في مسار تحول الاقتصاد الجزائري (الفترة من: 1990 إلى غاية 2006)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2009-2010، ص12-13.

بصفة عامة)، ميزانية غير متوازنة (أصبح توازن الميزانية أو فائضها أو عجزها يتوقف على الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الدولة.

- المرحلة الثالثة (مرحلة الدولة المنتجة): في هذه المرحلة أصبحت الدولة تسيطر على الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج من أجل إشباع المزيد من الحاجات العامة والرفع من المستوى المعيشي للأفراد وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال¹: تشجيع بعض المشاريع عن طريق إعفائها من الضرائب، منح المساعدات المالية، تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين الأفراد وتحديد استهلاك المواطنين من خلال فرض الضرائب.

- المرحلة الرابعة (مرحلة الدولة الضابطة): أصبح للدولة الضابطة وظائف عديدة من خلال المالية العامة وتتمثل في²: سياسة توزيعية (إعادة توزيع المداخل بشكل عادل بين مختلف الطبقات)، سياسة استثمارية (الطرق، الطاقة محطات المياه، الموانئ والموانئ الجافة)، سياسة تمويلية (القروض التي تمنحها الخزينة العمومية).

I-2-1- عناصر الموازنة العامة

الموازنة العامة للدولة أو الميزانية العامة للدولة، هي بيان تقديري تفصيلي معتمد يحتوي على الإيرادات العامة التي يتوقع أن تحصلها الدولة، والنفقات العامة التي يلزم إنفاقها خلال سنة مالية قادمة. وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الجزء.

أولاً: النفقات العامة للدولة

أ- تعريف النفقات العامة

من بين التعاريف المقدمة للنفقات العامة نذكر ما يلي:

- تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة³.
- تعرف النفقة العامة أيضاً على أنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة⁴.
- النفقات العامة هي أحد الفرعين الرئيسيين من المالية العامة وهما الإنفاق العام والإيرادات العامة وعلماء الاقتصاد ذو الفكر الكلاسيكي لن يتعمقوا في تحليل النفقات العامة، لأنه أستمّر خلال القرن 19 قليلاً جداً بسبب النشاط الحكومي المقيد⁵.

¹ - درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص39.

² - روشو عبد القادر، مرجع سابق، ص12-13.

³ - عواد فتحي أحمد ذياب، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص59.

⁴ - عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، عمادة شؤون المكتبات، الطبعة الأولى، الرياض، جامعة الملك سعود، الرياض، 1988، ص109.

⁵ - Supriya Guru, Public Expenditure: Meaning, Importance, Classification and Other Details, Article shared by: [https://www.yourarticlelibrary.com/economics/public-expenditure-meaning-importance-classification-and-other-details, 01/03/2022, \(09: 49\).](https://www.yourarticlelibrary.com/economics/public-expenditure-meaning-importance-classification-and-other-details, 01/03/2022, (09: 49).)

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف النفقات العامة على أنها: مبالغ مالية نقدية يقوم بإنفاقها شخص عام مخصصة لمواجهة الالتزامات الحالية والمستقبلية وهي تمثل المدفوعات النقدية بهدف الحصول على الخدمات أو الأصول المختلفة وكذلك إشباع حاجة من الحاجات العامة.

ب-عناصر النفقات العامة

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن للنفقات ثلاثة عناصر وهي¹:

- **النفقة العامة هي مبلغ نقدي (سيولة):** لكي نكون بصدد نفقة عامة لا بد للدولة من استخدام مبلغ من النقود ثمنًا للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير مرافقها أو ثمنًا لرؤوس الأموال الإنتاجية للقيام بمشروعاتها الاستثمارية التي تتولاها بنفسها ولذلك لا يعتبر من قبيل النفقة العامة ما تمنحه الدولة من مساكن مجانية أو إعفاء البعض من الضرائب أو تشغيل الأفراد بدون أجر أو منح الألقاب الشرفية والأوسمة. كما أن استخدام النقود في الإنفاق يسهل ما يقتضيه النظام المالي الحديث من الرقابة في صورها المتعددة كما أن استخدام الإنفاق العيني قد يدفع الدولة إلى محاباة بعض الأفراد دون غيرهم مما يعتبر إخلالاً لمبدأ المساواة بين الأفراد.

- **النفقة العامة تقوم بها الدولة أو من يمثلها:** تعتبر نفقات الدولة وهي تباشر نشاطها العام نفقة عامة تلك التي تصدر من الوزارات والإدارات الحكومية وكذلك الهيئات والإدارات العامة والمؤسسات الداخلة في الاقتصاد العام والمتمتعة بالشخصية المعنوية وذلك أخذاً بالمعيار القانوني الذي يحدد النفقة العامة على أساس الطبيعة القانونية للشخص الذي يقوم بالإنفاق. وبناء عليه فإن الشخص الطبيعي والأشخاص الطبيعية والاعتبارية لا تدخل المبالغ التي ينفقونها ضمن النفقات العامة حتى ولو كانت تحقق منفعة عامة -كالتبرع لإنشاء المدارس أو المستشفيات.

- **النفقة العامة تحقق النفع العام:** تستهدف النفقة العامة أساساً إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام ولا يعتبر خروجاً عن هذه القاعدة ما تقوم به الدولة في بعض الأحيان من توجيه بعض النفقات العامة (التحويلية) إلى بعض القطاعات الاقتصادية لدعمها أو لرفع مستوى المعيشة لبعض الطبقات في المجتمع من أصحاب الدخل المحدود -إذ أن هذه النفقة في النهاية سوف تحقق منفعة عامة منها الاقتصادية والاجتماعية.

ج- أهمية النفقات العامة

تتمثل أهمية النفقات العامة في تحقيقها لمجموعة من الأهداف وهي موضحة في النقاط التالية²:

- **نمو الاقتصاد:** حيث لا بد أن تقدم الدولة دعمها في عدد من الاستثمارات حتى تساعد في تحديث صناعيتها والوسائل الزراعية بها وعدد آخر من السلع الاستهلاكية، فتأتي النفقات العامة لتوفر فرص عمل وتعمل على تنمية دخل البلاد القومي.

¹ - غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، الأردن، 1998، ص178.

² - شراك رابح، شراك زبير، النفقات العمومية، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص189.

- أداة للسياسة المالية: فهي يمثل أداة للسياسات المالية المتنوعة، من حيث أنه يمنع أي تقلب دوري ويسعى لتوفير فرصة عمل للفرد في مراحل الكساد، ولكن عند حدوث التضخم فلا بد من ترشيد النفقات الحكومية فهو جزء مضاد لأي تقلب دوري.
- عمل الإعادة عند توزيع الدخل: فهي أداة مهمة عند توزيع الثروة والدخل، والنفقات هي التي تعود بالنفع على الفئات المجتمع الأقل دخلا من خلال مجموعة الدعم النقدي وكذلك مجانية التعليم، وتوفير المرافق الصحية، مما يحسن الوضع الاقتصادي لعدد كبير من الناس.
- نمو إقليمي متوازن: فالإنفاق العام يعمل على تصحيح مسار التفاوت الإقليمي، وتحويل مجموعة من الموارد بمناطق مختلفة مما يحقق التنمية الشاملة وكذلك إحداث تنمية شاملة بمناطق البلاد المتقدمة، مما يعمل على الوحدة والتكاتف بين مختلف الشعوب. كما أن النفقات العامة التي تكون غير متوازنة يترتب عنها تفكك القوى، وتكون ترياق للرجعية مما يتضح منه أن الإنفاق العام له مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الهامة، لذا فهو لا بد أن يحقق الصالح العام ولا يقتصر على فئة معينة أو حزب ما إلى غير ذلك.

د- أهم تقسيمات النفقات العامة

- في السابق وفي ظل الدولة الحارسة لم يكن تقسيم النفقات العامة موضوعا يثير شغف الباحثين الاقتصاديين حيث كانت النفقات العامة محدودة وموجهة لتقديم خدمات معينة تقوم بها الدولة فكانت النفقات من طبيعة واحدة إلا أنه ومع تطور دور الدولة وتحولها من خانة الدولة الحارسة إلى خانة الدولة المتدخلة ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نظرا لتنوع وتزايد النفقات العامة واختلاف آثارها، ومن ثم ظهرت الحاجة لتقسيم وتبويب هذه النفقات إلى أقسام متميزة مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائما على مبادئ واضحة ومنطقية. وترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات إلى كونها تخدم اغراض متعددة من أبرزها¹:
- تسهيل صياغة وإعداد البرامج حيث ان حسابات الدولة مرتبطة ببرامج معينة تتولى الأجهزة والهيئات العامة تسييرها فيجب ترتيب تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة وإعداد هاته البرامج.
 - تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية وهذا أمر بديهي حيث أن كفاءة تنفيذ الخطة المالية للدولة يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل البرامج.
 - خدمة أهداف المحاسبة المراجعة المراقبة والاعتماد.
 - تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها حيث ان تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة وأهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى.
 - تمكين البرلمان والرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة يجعل الحكومة تقوم بإنفاق المبالغ المالية في السبل التي قررتها وليس في أوجه أخرى.

¹ - صخري محمد، مفاهيم اقتصادية: النفقات العامة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، مقال منشور على موقع الموسوعة بتاريخ: 2019/10/30، <https://www.politics-dz.com>، تاريخ الاطلاع: 2022/03/01 على الساعة (09:20).

ومن بين تقسيمات النفقات العامة نذكر ما يلي¹:

- **من حيث دوريتها:** وتنقسم إلى:

نفقات عادية: تتجدد كل فترة زمنية عادة تكون سنة مثل رواتب الموظفين وهي تمول عادة من الإيرادات العادية مثل الضرائب والرسوم.

نفقات غير عادية: وهي التي تلزم لمواجهة ظروف طارئة ولا يلزم تكرارها، مثل إعانات منكوبي الزلازل أو الفيضانات أو تمويل حرب وهي تمول عادة من إيرادات غير عادية مثل القروض العامة.

- **من حيث طبيعتها:** وتنقسم إلى:

النفقات الحقيقية: وهي التي يترتب عليها حصول الدولة على مقابل سواء كان سلع أو خدمات لذلك تسمى نفقة حقيقية فإنفاق الدولة على بناء مصنع يسمى نفقة حقيقة استثمارية ودفع مرتبات الموظفين يسمى نفقة حقيقية جارية.

النفقات التحويلية: وهي النفقة بدون مقابل أي تنفقها الدولة دون انتظار مقابل. فهذه النفقات إنما تقوم في الواقع بمهمة نقل أو تحويل جانب من الدخل القومي من أيدي بعض المواطنين وهم دافعوا الضرائب إلى أيدي فريق آخر من المواطنين وهم المستفيدون من هذه النفقات ولذا سميت بالنفقات المحولة أو التحويلية. وتهدف بشكل عام لتحسين أحوال المعيشة وإعادة توزيع الدخل على الفقراء في شكل إعانات اجتماعية مثل إعانات الفقر والشيخوخة.

- **من حيث الغرض منها:** تستهدف أغراضا شتى، يمكننا أن نقسم النفقات العامة تبعا لهذه الأغراض إلى: نفقات إدارية: وتشمل أجور ومرتبات الموظفين ومكافآتهم ومعاشاتهم، ونفقات رئيس الدولة، ومكافآت أعضاء المجالس النيابية.

نفقات اقتصادية: وتشمل نفقات الأشغال العامة، والتوريدات والإعانات الاقتصادية المختلفة كإعانة المشروعات الكاسدة، ونفقات خفض الأسعار.

نفقات اجتماعية: وتشمل المساعدات والخدمات الاجتماعية المختلفة من صحية وتعليمية وغيرها.

نفقات مالية: وتشمل أقساط استهلاك الدين العام وفوائده السنوية.

نفقات عسكرية: وتشمل نفقات التسليح والقوات العسكرية.

- **من حيث أثرها الاقتصادي:** وتنقسم إلى:

نفقات منتجة: وهي التي تدر عائد مالي مثل الانفاق على السكك الحديدية والبريد والطيران.

نفقات غير منتجة: وهي التي لا تدر عائد مالي مثل شق الطرق الزراعية وقنوات الري وغيرها.

- **تقسيم النفقات العامة في الجزائر:** تنقسم النفقات العامة في الموازنة العامة بالجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز وذلك راجع للفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تنتجه والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع منها وعليه فإن:

¹ - حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 06-14.

نفقات التسيير: هي كل النفقات الخاصة بتغطية الأعباء العادية والضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة. أو هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهام الجارية.

نفقات التجهيز: هي كل النفقات المسجلة في الميزانية العامة للدولة، على شكل رخص وبرامج وتنفيذ باعتمادات الدفع. وهي أيضا تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد.

و- ضوابط النفقات العامة

تتمثل المبادئ التي تحكم النفقات العامة فيما يلي¹:

- **قانون منفعة (قاعدة تحقيق المنفعة القصوى للمجتمع):** ووفق هذا القانون فلا بد أن تسعى النفقات العامة لتوفير قدر كبير من الفائدة للمجتمع، مما يجعل الإنفاق يسير في متنوع الاتجاهات ولا يترتب عليه فائدة محددة، ولكن قد يكون الإنفاق على منطقة بعينها يحقق المنفعة العامة للأفراد.

- **قانون عقوبة (قاعدة الترخيص):** فلا بد أن تكون النفقات العامة بعد موافقة سلطة مختصة عن ذلك، فذلك يمنع وجود أي تعسف في الإنفاق وهو ضمان لذهاب النفقات للنفع العام. وتخضع النفقة العامة لإذن سابق من الجهة المختصة وفق قوانين المالية، هذا الإذن قد يختص في منحة البرلمان على النطاق المركزي أو الهيئات المحلية ضمن حدود اختصاصها بالإضافة إلى الرقابة على النفقات العامة حيث تأخذ هذه الأخيرة ثلاثة أشكال: رقابة إدارية (وهي الرقابة التي تقوم بها وزارة المالية)، رقابة برلمانية (وتتولاها السلطة التشريعية بما لها من حق السؤال والاستجواب) ورقابة محاسبية مستقلة (يقوم بها مجلس المحاسبة وهي رقابة بعدية).

- **قانون الاقتصاد (قاعدة الاقتصاد في النفقة):** فالإقتصاد لا يعتبر البخل في النفقات الرأسمالية مثلا، بل يتجنب القيام بالإنفاق في صورة باهظة لذا فيجب أن تكون النفقات له فعالية كبيرة ومرشدة، وكفاءة أي اقتصاد تتوقف على الترشيح في النفقات لذا فأى نشاط اقتصادي عام لابد أن يراعى فيه الاقتصاد. وإن التوسع في النفقات العامة بطريقة غير اقتصادية، سيزيد عنه الندرة في الأموال، وإعاقة النمو بأي قطاع إنتاجي وتحقيق فوائد اجتماعية قليلة، ففانون الاقتصاد غير منفصل عن المنفعة.

- **قانون الفائض:** فهذا القانون يقدم اقتراح خاص يتجنب فيه العجز الذي يترتب على النفقات العامة، لذا فيجب على السلطات الحكومية أن تسعى لتعظيم الإيرادات الخاصة بها وتقليل نفقاتها مما يترتب على ذلك الفائض. وعدم وجود عجز في تغطية النفقات وتمويل عجز الموازنة بالنسبة للاقتصاديين المعاصرين يكون أكثر الوسائل الفعالة لتمويل أي برنامج اقتصادي حكومي.

ثانيا: الإيرادات العامة للدولة

أ- تعريف الإيرادات العامة

من بين التعاريف المقدمة للإيرادات العامة نذكر ما يلي:

¹ - علي خليل، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 95.

- يقصد بالإيرادات العامة مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغط نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي¹.
- هي وسيلة الدولة في أداء دورها في التدخل لتحقيق الإشباع العام، وهي الوسيلة التي تتحدد بمقتضيات الغاية منها وطبقا للاعتبارات الواقعية التي تسود الجماعة بأسرها².
- الإيرادات العامة هي موارد اقتصادية تحصل عليها الدولة من خلال عمليتي نقل القوة الشرائية وخلقها، سواء تم داخل الاقتصاد الوطني أو على الصعيد الدولي بهدف إشباع الحاجات العامة الجزء المكمل والضروري لتمويل الإنفاق العام، وإذا كان الإيراد العام يختلف من حيث المصدر ومن حيث شكله، فإنه يمكن التمييز بين مختلف الإيرادات العامة من حيث عنصر الإجبار في الحصول عليها، ومهما يكن من أمر فإن الإيرادات العامة لا تخرج على أن تكون إما اقتصادية أو سيادية أو ائتمانية³.
- من خلال ما سبق يمكننا تعريف الإيرادات العامة على أنها مصادر الدخل الذي تحصل عليه الدولة على شكل أرصدة مالية لتغطية نفقاتها وإشباع الحاجات العامة، بمعنى أن الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة.

ب- مصادر وأنواع الإيرادات العامة

- هناك عدة تقسيمات للإيرادات العامة في الفكر الاقتصادي، وهناك من يصنفها الى مجموعات حسب تقسيمات علمية وأخرى وضعية، يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

¹- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 115.

²- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 85.

³- إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة، عمان، 2000، ص 120-124.

الجدول رقم (01): تصنيفات الإيرادات العامة

التصنيف	الأنواع	الوصف
العلمي	إيرادات أصلية	إيرادات تحصلها الدولة مباشرة من أملاكها ولا تقتطعها من الأفراد
	إيرادات مشتقة	تحصل عليها الدولة من اقتطاعات الافراد وتتمثل في الضرائب والرسوم
	إيرادات عادية	هي التي تتكرر بشكل دوري في الموازنة كالضرائب والرسوم
	إيرادات غير عادية	هي التي لا تتكرر بل تكون بشكل استثنائي كالإصدارات النقدية القروض والغرامات
	إيرادات اختيارية	هي التي تحصلها الدولة بشكل اختياري وتتمثل أساسا في القروض الاختيارية والاعلانات
	إيرادات اجبارية	هي التي تحصلها الدولة بتفعيل سلطتها السيادية وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات
الوضعي	إيرادات جبائية	هي التي تحصلها الدولة من الضرائب والرسوم المطبقة على الأفراد والمؤسسات
	إيرادات عادية	وتتمثل في عائدات أملاك الدولة
	إيرادات استثنائية	وتتمثل في توزيعات أرباح الشركات المملوكة للدولة
	الهبات وإيرادات الارث	وتتمثل في الهبات وعائدات الأملاك التي لا يوجد وريثها
	الجباية البترولية	وتتمثل في الإيرادات المتأتية من الشركات البترولية

المصدر: رملي حمزة، بن جدو سامي، أثر الإيرادات الاستثنائية على رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000-2018) /اختبار العلاقة في إطار التكامل المشترك ونماذج (ARDL)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2021، ص70.

ومن خلال التصنيفات المذكورة في الجدول أعلاه يمكننا شرح بعض المصادر الأساسية للإيرادات العامة والتي تعكس الخصائص الرئيسية لأنواع الإيرادات المختلفة وهي موضحة كما يلي:

- **الإيرادات الضريبية:** وهي عبارة عن مبالغ من النقود تجبر الدول أو الهيئات العامة المحلية الأشخاص الخاضعين لسلطاتها طبيعيين كانوا أو معنويين على دفعها إليها بصفة نهائية ودون مقابل خاص بغية تمويل ما تقوم به (الدولة) من إنفاق عام أي بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة¹.

- **الإيرادات من أملاك الدولة:** يطلق على هذا النوع من الإيرادات العامة بالدومين الحكومي، وينقسم إلى قسمين الأول الدومين العام وهو عبارة عن أملاك الدولة الخاضعة للقانون العام، والقسم الثاني الدومين

¹ - علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997، ص 61-63.

الخاص وهو عبارة عن كل ما تملكه الدولة ملكية خاصة باعتبارها شخصا اعتباريا لا يخضع للقانون العام¹. وتأتي الإيرادات من أملاك الدولة من مصادر متعددة نذكر منها: الإيرادات العقارية، الإيرادات المالية، الإيرادات الخدمية، الإيرادات الصناعية (كأسلوب التأمين) والإيرادات التجارية المتمثلة في الاستيراد والتصدير إلا أنه عادت في الوقت الحالي الدول تقوم بالسماح للقطاع الخاص بتولي عمليات استيراد وتصدير العديد من السلع التي كانت تحتكرها الدولة².

- **الإيرادات من الرسوم:** يمكن تعريف الرسم بأنه مبلغ نقدي يلزم الفرد بدفعه جبرا إلى الدولة مقابل حصوله على خدمة خاصة بحيث تحقق له نفعاً خاصاً على أن يقتصر هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد³.

- **الإيرادات من القروض العامة:** وهي عبارة عن مبالغ مالية تحصل عليها الدولة من الغير مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع فوائد عنها⁴.

- **الإصدار النقدي الجديد (التمويل بالتضخم):** تلجأ الدولة في العصر الحديث إلى تمويل نفقاتها عامة والاستثمارية منها خاصة إلى الإصدار النقدي الجديد، أو ما يسمى "التمويل بالتضخم" وذلك عن طريق زيادة وسائل الدفع بالإصدار النقدي الجديد أو عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي⁵.

- **الإعانات والمنح الدولية:** تنقسم الإعانات من حيث المصدر إلى إعانات داخلية من الأفراد والمؤسسات الوطنية وهي غير منتظمة، وإعانات خارجية إما من مؤسسات أو دول أجنبية، والنوع الثاني من الإعانات يلعب دورا كبيرا في تمويل نفقات بعض الدول في الوقت الحاضر⁶.

ج- طرق تقدير الإيرادات العامة

وذلك من خلال ثلاث طرق⁷:

- **طريقة التقدير المباشر:** وذلك بأن يستعين المسؤولون عن إعداد الميزانية بجميع البيانات والمعلومات التي يستطيعون الحصول عليها لتحديد الإيرادات المتوقعة خلال السنة المقبلة، فإلى جانب الإيرادات التي حصلت في السنوات الأخيرة، يؤخذ في الحساب التغيرات المتوقعة في الضرائب والرسوم المختلفة وكذلك ما ينتظر أن يكون على النشاط الاقتصادي والدخل القومي...إلخ.

- **طريقة حسابات السنة قبل الأخيرة:** وذلك بأن تقدر الإيرادات العامة للسنة المقبلة، على أساس الإيرادات التي تحققت فعلا في السنة قبل الأخيرة، باعتبار أنها آخر سنة عرفت نتائجها مع عدم إدخال أي تعديلات

¹- حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص82.

²- محمد يوسف المعراوي، مذكرات في الأموال العامة والأشغال العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992، ص14.

³- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الطبعة الرابعة، عمان، 2012، ص325.

⁴- سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص241.

⁵- محمد هاني، ياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر (دراسة تحليلية لمضمون القانون

10/17)، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، مارس 2018، ص128.

⁶- بولعباس مختار، هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر (دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2017)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 05، العدد 02، 2019، ص96.

⁷- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص202.

على أرقام هذه الإيرادات، إلا إذا كان هناك سبب مؤكد يدعو إلى ذلك، مثل فرض ضريبة جديدة أو زيادة سعر ضريبة قائمة فعلا.

- طريقة الزيادات السنوية: وذلك بأن تقدر الإيرادات العامة للسنة المقبلة على أساس متوسط الإيرادات التي حصلت خلال فترة سابقة (عادة ثلاث سنوات)، وتزداد بنسبة مئوية معينة تمثل معدل الزيادة في الدخل القومي.

- طريقة المتوسطات: حسب هذه الطريقة يتم تقدير الإيرادات للميزانية الجديدة على أساس متوسط الإيرادات المتحققة فعلا خلال فترة سابقة (ثلاث سنوات عادة).

I-3-1- مفهوم الموازنة العامة

على غرار النفقات العامة والإيرادات العامة، عرفت الموازنات العامة اهتماما متباينا في الحياة الاقتصادية، ويرجع ذلك أساسا الى تطور النظرة للدولة ودورها في النشاط الاقتصادي، وعرف الانتقال من الدولة الحارسة أو الحيادية الى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة تطورا في المفاهيم والآليات المتبعة لإعداد الموازنات العامة ووضعها موضع التطبيق، وأظهر الجدل الحاصل بين الاقتصاديين حول أهمية السياسات النقدية والسياسات المالية في رسم السياسات الاقتصادية الكبرى أن أحداث توليفة مدروسة بين السياستين يجعل السياسات الاقتصادية أكثر نجاحا وتناسقا، وقسم هذا الجدل المدارس الاقتصادية الى قطبين: القطب الأول يتزعمه (Milton Friedman) والذي يمثل التيار النقدي (Monétarisme)، والقطب الثاني يتزعمه جون ماينارد كينز الممثل لتيار تيار السياسات المالية (Keynesianism)¹.

ولهذا سوف نحاول في هذا الجزء تقديم بعض التعاريف لمفهوم الموازنة العامة وهي موضحة كما يلي:

- تعتبر الموازنة العامة للدولة وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة².

- الموازنة العامة عبارة عن برنامج مالي لسنة مالية قادمة تستطيع الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.....الخ³.

- كما تعرف الموازنة العامة للدولة أيضا بأنها بيان شامل عن المالية العامة، يشير إلى الإيرادات المقدرة والسقف الإجمالي المتوقع للنفقات والعجز أو الفائض والدين⁴.

¹ - رملي حمزة، بن جدو سامي، أثر الإيرادات الاستثنائية على رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000-2018) / اختبار العلاقة في إطار التكامل المشترك ونماذج (ARDL)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2021، ص 70.

² - محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 315.

³ - أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، الأردن، 2015، ص 89.

⁴ - البلوشي أحمد إبراهيم، فراج أحمد جاسم، دور السلطة التشريعية في تحليل واعتماد الميزانية العامة للدولة بمملكة البحرين، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية والسياسة، البحرين، 2017، ص 10.

- يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة من الجانب الإداري على أنها تمثل مجموعة القواعد الإدارية التي تنظم العلاقة والصلاحيات بين المستويات المختلفة لإدارة السلطة التنفيذية، ومن الجانب المحاسبي فتعرف الموازنة بأنها جداول الأرقام التي تتعلق بالاعتمادات المقدر إنفاقها والإيرادات المتوقعة تحصيلها، ومن جانب قانوني فإن الموازنة ينظر إليها على أنها أداة تمكن السلطة التشريعية من فرض رقابتها على السلطة التنفيذية، ولذلك فإنها تعرف قانوناً بأنها الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة المالية ووارداتها ويؤذن بها ويقررها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية، وتنقسم الميزانية العامة إلى نفقات عامة وإيرادات عامة¹.

ومنه ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف الموازنة العامة للدولة بأنها وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية، وهي تعتبر بمثابة ترجمة مالية لمجموعة الخطط والبرامج، وترتيب الأولويات التي تضعها الدولة للسير عليها في عام مقبل.

I-1-4- أساسيات حول عجز الموازنة العامة

إن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس في ازدياد عجز الموازنة العامة في مختلف الدول العالم على اختلاف مستوياتها من التقدم الاقتصادي سواء متقدمة أم نامية وإن كانت بدرجات متفاوتة، وهي تكاد تكون ظاهرة عامة، وفي ظل زيادة حجم الإنفاق العام وقصور الموارد المالية لمقابلة تلك الزيادة، مما أدى إلى اللجوء إلى مصادر تمويل مختلفة لتغطية العجز الموازني وما ترتب عنها من آثار اقتصادية الدول المتخلفة بصفة عامة.

أولاً: مفهوم عجز الموازنة العامة

قدمت عدة تعريفات لمفهوم عجز الموازنة العامة ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

- يعرف عجز الموازنة على أنه تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة².

- يعرف عجز الموازنة العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة³.

- عجز الموازنة يشير العجز المستمر لعدة سنوات والناتج عن عدة أسباب مثل تزايد في النفقات لا يقابله تزايد في الإيرادات، التهرب الضريبي⁴.

- يقصد بالعجز الموازني زيادة إجمالي النفقات العامة على الإيرادات العامة، والعجز في الموازنة العامة يأخذ بوجه عام شكلين أحدهما يكون العجز هيكلياً أي ناتجاً عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة وعدم قدرة

¹ - للحياني سعد بن حمدان، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 1998، ص26.

² - عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار ثراء للنشر، عمان، 2009، ص58.

³ - سالم عبد الحميد سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة 2003-2012، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، جامعة بغداد، ص295.

⁴ - بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي: دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص212.

الإيرادات العامة على ملاحقة التزايد في النفقات العامة والثاني أن يكون العجز مؤقت أي ناتجا عن إنباع إحدى السياسات التي يتم اختيارها لإحداث هذا العجز في الموازنة العامة¹.

- وبحسب موقع "هارفرد بيزنس ريفيو"، فإن عجز الموازنة يشير إلى تجاوز جانب النفقات حجم الإيرادات العامة المتوقعة في دولة ما، كما أنه من الممكن أن يشمل عجز الموازنة الشركات والمؤسسات الملتزمة بإجراءات الحوكمة، أو حتى الأفراد الذين تزيد مصروفاتهم على ما يحققون من إيرادات².

وعليه يمكننا تقديم تعريف لعجز الموازنة العامة بأنه توقع أن تكون مصروفات الدولة أكبر من إيراداتها بنسبة ما، ليصعب وقتها إحداث التوازن المطلوب بين جانبي النفقات والإيرادات، وبما يخلق فجوة تمويلية تستوجب إيجاد مصادر أخرى للتمويل، غير التي قدرتها الدولة في جانب الإيرادات. وبعبارة أخرى يمكننا القول أيضا بأن عجز الموازنة العامة عبارة عن تجاوز إجمالي النفقات لإجمالي الدخل أو الإيرادات، فينتج عن ذلك موازنة سالبة.

ثانيا: أنواع عجز الموازنة العامة

لعجز الموازنة العامة للدولة أشكال متعددة ومختلفة نذكر اهمها فيما يلي³:

- **العجز الجاري:** يعبر العجز الجاري عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع انواع الإنفاق والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة بمعنى آخر هو الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية.

- **العجز الشامل:** العجز الشامل يحاول توسيع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى كالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة، ومنه يصبح العجز مساويا للفرق بين مجموع إيرادات الحكومة والقطاع العام ومجموع نفقات الحكومة والقطاع العام، إضافة إلى ذلك فهذا العجز يقدم صورة واقية لكل أنشطة الكيانات الحكومية، دون اقتصرها على الحكومة المركزية والتي لا تشكل إلا جزءا منها، فالنظرة الشاملة للقطاع الحكومي تستدعي عدم استبعاد المؤسسات المالية الحكومية عند قياس العجز مثل الخسائر التي يتكبدها البنك المركزي لقاء الوظائف التي يقوم بها.

- **العجز الأساسي:** يستند هذا النوع من العجز على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون، فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق وليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة فهذا النوع من العجز يقدم لنا صورة واضحة عن السياسات الميزانية الحالية من خلال استبعاد الفوائد، ويهدف هذا المقياس إلى التعرف على مدى التحسن أو التدهور الذي حدث على المديونية الحكومية نتيجة للسياسات الميزانية التجارية.

¹ - دنان راضية، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، 2012، ص152.

² - محمد الخولي، عجز الموازنة العامة.. ماذا نعرف عن مرض المالية المزمن وتأثيره؟، مقال منشور على منصة الرؤية بتاريخ: 2021/12/29، <https://www.alroeya.com/117-82/2244163>، تاريخ الاطلاع: 2022/03/08 على الساعة (10:20).

³ - لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعالجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص104-105.

- **العجز التشغيلي:** العجز التشغيلي هو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام مخصصا منه الجزء الذي دفع من فوائد من أجل تصحيح التضخم، وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي ويحتوي سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءا من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة لارتفاع الأسعار، فمعظم الدول تعاني من معدلات التضخم، لذا يشترط الدائنون ربط قيم ديونهم وفوائدها بالتغيرات في الأسعار، لأن التضخم يعمل على تخفيض القيم الحقيقية للديون القائمة.

- **العجز الهيكلي:** وهو مقياس يحاول أن يمحى أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة مثل تغيرات الأسعار وانحراف أسعار الفائدة في المدى الطويل، ويستبعد هذا المقياس مبيعات الأصول الحكومية لأنها تمثل مردودا غير عادي ويبين لنا هذا العجز عجز معدلات نمو الإيرادات الخاصة عن مسايرة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت، فهو عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة والتي تكون مؤثرة على العجز المالي إضافة إلى التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة¹.

ثالثا: أسباب عجز الموازنة العامة

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الوقوع في عجز الموازنة العامة ولعل أبرزها سببين رئيسيين يرجع أحدهما إلى انخفاض الإيرادات العامة والآخر إلى تزايد النفقات العامة، أو لوجود الحالتين معا². وفيما يلي سوف نحاول ذكر بعض الأسباب المؤدية إلى ظهور عجز الموازنة العامة للدولة، وهي موضحة كما يلي:

- **الركود الاقتصادي:** غالبا ما يكون عجز الموازنة نتيجة الركود أو النمو البطيء لاقتصاد الدولة، ففي حالة الركود الاقتصادي تنخفض الإيرادات من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وقد يأتي العجز من جانب آخر وهو أن الحكومة تدفع لخدمات الرعاية الاجتماعية مثل دعم الدخل، وإعانات البطالة وغيرها من المساعدات الاجتماعية، وهذا ما يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة³.

- **السياسات المالية الخاطئة:** كما أن عجز الموازنة يحدث نتيجة استخدام الحكومة سياسات مالية توسعية لتحسين الطلب والإنتاج وخلق فرص عمل في الوقت الذي يكون فيه الطلب به تراجع ويصل إلى حد الركود، فيؤدي ذلك إلى هدر أموال الاستثمار.

- **التهرب من الضرائب:** يمكن أن يتهرب بعض الأشخاص والشركات من دفع الضرائب وذلك بالاستفادة من الثغرات والإعفاءات الضريبية. ورغم أن التهرب المتعمد من دفع الضريبة غير قانوني ويحاسب عليه القانون، لكن قد تكون الحكومات في بعض البلدان غير قادرة على تعقب الأشخاص الذين لا يدفعون الضريبة المستحقة.

¹ - عاشور يوسف، إسماعيل مولوح، معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة بترشيد الإنفاق العام حالة الجزائر للفترة 2000 - 2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020، ص316.

² - حليمي حكيم، باهي نوال، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001 - 2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد 04، 2018، ص40.

³ - حسن الحاج، عجز الموازنة: المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية، العدد 63، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007، ص 9-10.

- **الضغوط الديموغرافية:** مثل شيخوخة السكان التي قد تؤدي إلى زيادة في الإنفاق الحكومي على معاشات الدولة، كما أن زيادة عدد السكان بسرعة كبيرة يؤدي إلى المزيد من الضغط على الحكومة لتمويل السلع والخدمات الأساسية العامة، مما يسبب العجز للموازنة العامة¹.

رابعاً: كيفية معالجة العجز في الموازنة العامة

للتقليل من عجز الموازنة تلجأ الحكومات لاتباع العديد من السياسات نذكر منها²:

- **خفض نفقات الحكومة:** يعتمد نوع الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتخفيض النفقات على نوع الإنفاق الحكومي، فإذا قامت الحكومة بخفض الإنفاق على المعاشات (مثال جعل الناس يعملون لفترة أطول كجعل سن المعاش 70 عاماً بدلاً من 60 عاماً)، فقد تكون هناك زيادة فعلية في القدرة الإنتاجية. أما إذا قامت بخفض استثمارات القطاع العام، فقد يكون لذلك تأثير سلبي على إجمالي الطلب وعلى موضوع العرض في الاقتصاد، لذلك فالأفضل خفض الفوائد والمعاشات التقاعدية لأن ذلك يقلل من الإنفاق مع تأثير أقل على النمو الاقتصادي، لكنه سيؤدي إلى خلق حالة عدم مساواة في المجتمع.

- **زيادة الضرائب:** تساعد زيادة الضرائب على زيادة الإيرادات وتقليل عجز الموازنة لأنها مصدر أساسي من مصادر الإيرادات، ولكنها يمكن أن تتسبب في انخفاض الإنفاق وانخفاض النمو الاقتصادي، ويعتمد ذلك على توقيت الزيادات الضريبية، ففي حالة الركود يمكن أن تؤدي الزيادات الضريبية إلى انخفاض كبير في الإنفاق، أما خلال النمو الاقتصادي لن تضر الزيادات الضريبية بالإنفاق.

- **التنمية الاقتصادية:** أفضل الطرق لتخفيض العجز في الميزانية هي تشجيع النمو الاقتصادي، فعند نمو الاقتصاد تزداد عائدات الضرائب، ومع النمو الاقتصادي يدفع الناس المزيد من ضريبة القيمة المضافة وتدفع الشركات المزيد من ضريبة الأرباح ويدفع العمال المزيد من ضريبة الدخل. ويمثل النمو الاقتصادي المرتفع أفضل الطرق لتقليل عجز الموازنة، لأننا لسنا بحاجة إلى رفع معدلات الضرائب أو خفض الإنفاق.

- **اللجوء إلى خطة إنقاذ:** يمكن أن تكون البلدان بحاجة لخطة إنقاذ من منظمة دولية مثل صندوق النقد الدولي، فهذا يعني أنه يمكنهم سحب أموال مؤقتة للمساعدة في نقص السيولة. وقد تطمئن خطة الإنقاذ المستثمرين وتعطي البلاد المزيد من الوقت للتعامل مع العجز، ولكن عادة ما تأتي خطة الإنقاذ مع تعليمات صارمة بشأن تخفيض العجز، ففي حالة البلدان المثقلة بالديون قد لا تكون خطة الإنقاذ كافية للتعامل مع المستوى الإجمالي للديون، كما يمكن أن تكون شروط خطة الإنقاذ مثيرة للجدل إلى حد كبير.

- **طباعة النقود:** وهو إجراء نادر الاستخدام لانطوائه على عدد كبير من المخاطر أهمها ارتفاع نسب التضخم بشكل كارثي وبالتالي فقدان قيمة العملة الوطنية.

خامساً: مصادر تمويل عجز الموازنة العامة وأثارها

يحدث في كثير من البلدان عجز في الموازنة العامة حيث يتحول هذا العجز إلى مشكلة مرتبطة في كثير من البلدان النامية ويمكن لنا أن نوضح أثار عجز الموازنة العامة من خلال مصادر تمويلها. هناك

¹ - حسين راتب يوسف ريان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 1999، ص 92.

² - ADAM BARONE, Budget Deficit, ECONOMY GOVERNMENT & POLICY, investopedia, 16/04/2021, <https://www.investopedia.com/terms/b/budget-deficit.asp>, consulter le : 23/03/2022, (11:22).

ثلاثة مصادر لتمويل عجز الموازنة العامة¹: التمويل التضخمي (الإصدار النقدي الجديد)، التمويل عبر إصدار سندات حكومية والتمويل عن طريق القروض الخارجية.

- **أثر تمويل عجز الموازنة بالتضخم (الإصدار النقدي الجديد):** إن الآثار الناتجة عن التمويل بالتضخم تحدث عندما تلجأ الدولة إلى تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة العرض النقدي وعلى هذا الأساس توجد علاقة واضحة بين زيادة عجز الموازنة العامة وزيادة العرض النقدي لأن تمويل عجز الموازنة بواسطة إصدار النقود يؤدي إلى زيادة الأسعار وارتفاع التضخم يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي ولكن بدون زيادة مماثلة في الإيرادات وهذا ينجم عنه عجز في الموازنة وتمويله بإصدار جديد مما يؤدي إلى زيادة أكبر في الأسعار وهكذا تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي يؤدي إلى النمو الكبير في العرض النقدي على نحو يزيد من الفجوة التضخمية.

- **أثر تمويل عجز الموازنة بالقروض الداخلية:** إن التمويل عن طريق القروض الداخلية تؤدي إلى العجز في الموازنة العامة نتيجة لدفع فوائد الدين العام وهي لا تؤدي إلى التضخم لأنها قروض محلية وإنما سوف تؤدي إلى سحب القوة الشرائية الزائدة وهناك آثار أخرى قد تكون اجتماعية وهي لا تؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة لسنوات قادمة لأن الحكومة تدخل كمنافس للقطاع الخاص في سوق رأس المال، وزيادة عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهذا يؤدي إلى عجز الميزان التجاري حيث تقل القدرة التنافسية لصادرات الدولة².

- **أثر عجز الموازنة بالقروض الخارجية:** عندما تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج تنخفض أسعار الفائدة المحلية، ومما يؤدي إلى عجز في حساب رأس المال نظراً لتدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد، حيث أسعار الفائدة مرتفعة³.

ولأن المتغيرات الاقتصادية الكلية متبادلة التأثير تجاه بعضها البعض، يمكن القول بأن التغيرات الثلاث السابقة تنعكس على تدهور سعر الصرف من جهة أخرى كما يلي: انخفاض قيمة العملة نتيجة انخفاض قوتها الشرائية بتأثير كمية النقود الزائدة، انخفاض احتياطات البلد من العملات الأجنبية نتيجة تسرب النقد الأجنبي إلى الخارج البلد في ظل تزايد الواردات، وأخيراً انخفاض أسعار الفائدة يترتب عنه ارتفاع الطلب على العملة المحلية لإتمام المعاملات وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية لغرض المضاربة.

¹ - دنان راضية، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، 2012، ص154.

² - رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، سناء للنشر، القاهرة، 1992، ص90.

³ - الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 1997، ص133.

I-2- الإطار النظري لتخفيض قيمة العملة

يعتبر سعر الصرف حلقة الربط في العلاقات الاقتصادية الدولية، باعتباره يمثل أهم العناصر الرئيسية في توجيه المعاملات الخارجية للبلدان، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأي بلد داخليا وخارجيا، كما أن استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة، وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها أي اقتصاد. بالإضافة إلى كون سياسة سعر الصرف لاسيما سياسة التخفيض التي لا تزال محور النقاش والجدال بين الاقتصاديين وأصحاب القرار للآثار المترتبة على تطبيقها، وهذا ما سيتم تناوله في هذا الجزء.

I-2-1- سياسة تخفيض قيمة العملة

كثيرا ما تلجأ الدول إلى تخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية على الأخص العجز في موازنتها العامة حيث رأت بعض هذه الدول أن علاج هذه المشكلة يكون بواسطة تخفيض عملتها إلى الذهب حتى تخفض الضغط على العجز الذي تواجهه في موازنتها، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي أساسا إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبي، هذا ما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات.

أولاً: مفهوم سياسة تخفيض قيمة العملة

من بين المفاهيم والتعاريف المقدمة لتخفيض قيمة العملة نذكر ما يلي:

- تخفيض قيمة العملة هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي عدد أقل من هذه العملات، معنى هذا أن التخفيض هو إجراء بخفض سعر صرف العملة، يخفض قوتها الشرائية في الخارج كأن تقرر دولة كالجزائر مثلا أن تخفض سعر صرف الدينار الجزائري بالدولارات، فإن كان لدينا (1 دولار = 5 دينار جزائري) وقمنا بتخفيض قيمة الدينار بـ 10% يصبح لدينا سعر الصرف الجديد (1 دولار = 5.5 دينار جزائري)¹.

- يقصد بالتخفيض أيضا التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية من أجل الوفاء بأهداف معينة تدخل ضمن السياسة الاقتصادية المتبعة من أجل معالجة وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني من الاقتصاد².

- التخفيض هو تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات النقدية بتخفيض قيمة عملتها المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة (ذهب، عملات صعبة، حقوق سحب خاصة) وبالتالي اتجاه جميع العملات³.

¹ - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، عمان، 2005، ص 192.

² - زواري الحبيب، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على متغيرات المربع السحري للسياسة النقدية دراسة قياسية لحالة الجزائر ما بين 1970/2010، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 8، الجزائر، 2010، ص 203.

³ - نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الطبعة 1، الجزائر، 2011، ص 182.

- يعرف التخفيض من الجانب السيكولوجي أيضا على أنه فقدان الثقة في العملة والاقتصاد، أما من الجانب السياسي فهو إحساس بالهزيمة ونوع من الاستسلام¹.
ومن خلال ما سبق ذكره وقبل التمعن في سياسة تخفيض قيمة العملة ينبغي معرفة الفرق بين مصطلحي تخفيض قيمة العملة (Dévaluation) وانخفاض قيمة العملة (Dépréciation)، وهو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): يوضح الفرق بين التخفيض في قيمة العملة والانخفاض في قيمة العملة

التخفيض Dévaluation	الانخفاض Dépréciation
عبارة عن عملية إرادية ومقصودة تطبق من طرف السلطات النقدية تحت ضغط ظروف معينة، وتتم بقرار رسمي لتحقيق أهداف معينة.	عبارة عن حركة تلقائية وعفوية دون تدخل السلطات النقدية، وإنما نتيجة لتحركات العرض والطلب على العملات الأجنبية.
يتطلب من السلطات النقدية اختيار الوقت المناسب للقيام بهذه العملية.	قد يحدث في أي وقت نتيجة زيادة الطلب على عرض العملات الأجنبية أي نتيجة تضارب قوى السوق.
يحدث فقط في صندوق الصرف الأجنبي.	قد يحدث في صندوق الصرف الأجنبي كما قد يحدث في صندوق السلع والخدمات الداخلية.
لا يمكن القيام بهذه العملية إلا في اقتصاد يمكن للسلطات النقدية فيه التدخل في سوق الصرف لتعديله في الاتجاه المرغوب.	يحدث في ظل اقتصاد سوق حر، ينتج لآلية العرض والطلب العمل بكفاءة من أجل تسديد سعر الصرف الذي نجده في ظل أسعار الصرف القائمة.
يكون في حدود معينة	الانخفاض لا يكون في حدود معينة.
يقابل التخفيض عملية رفع في قيمة العملة، التقويم الذي يحدث عندما تقيم العملة بأقل من قيمتها للاختلال بين العرض والطلب.	يقابل الانخفاض ارتفاع في قيمة العملة الوطنية، أي زيادة المعروض من المطلوب من العملات الأجنبية.
التعديل لسعر الصرف يكون وقتي خلال الفترة التي تقرر فيها السلطات النقدية التخفيض (ظاهرة مؤقتة).	التعديل لسعر الصرف يكون مستمر نتيجة التغيرات المستمرة لقوى العرض والطلب (ظاهرة مستمرة).
التخفيض يعني رفع في سعر الصرف الأجنبي.	الانخفاض يعني الارتفاع في سعر الصرف الأجنبي.

المصدر: حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص 109.

ثانيا: التطور الفكري لنظرية التخفيض في قيمة العملة

لقد تضمنت دراسة أورزم بعنوان (أصل وظيفة النقود مع قانونها والتغيرات التي تتعرض لها) سياسة تخفيض قيمة العملة حيث يرى أن النقود هي مجرد وسيلة لتبادل الثروات الطبيعية ولا يمكن أن تعود للدولة

¹ - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 35.

بل لأصحاب هذه الثروات، من هنا هاجم أورزم بكل عنف سياسة تخفيض قيمة العملة التي كانت واسعة الانتشار لدى الولايات الأوروبية، حيث يصف أي تخفيض من قبل الملوك لقيمة النقود (تخفيض وزنها النقدي) يؤدي إلى شل التجارة وتخريب الاقتصاد، هذا يتجسد في مقولته (إن التخفيض كذب وحت باليمن وشهادة زور وأداة خطيرة بيد الحكم الاستبدادي ووسيلة الإرهاب ضد المعارضة)¹.

كما تناول توماس مان (1641-1071) أحد منظري الفكر التجاري سياسة التخفيض في مؤلفه (بحث حول التجارة في إنجلترا إلى جزر الهند الشرقية)، حيث تناول فيه التخفيض المعدني للعملة ويعتبره أمراً غير مرغوب فيه على أساس أنه يعمل على إعادة توزيع الثروة على المجتمع بشكل غير عادل، ويحفز تهريب الثروة الوطنية إلى الخارج ويخلق إجراءات مربكة للتجارة الخارجية، ومما سبق يتضح أن سياسة التخفيض قديمة قد مورست بشكل واضح إبان العهد الإقطاعي، إلا أنها لم تأخذ وضعها كمنهج علمي يستند إلى النظرية الاقتصادية إلا على يد روبنسون (Robinson) (1903-1983) في أوائل الثلاثينات من القرن الحالي التي يرجع إليها الفضل في تأصيل وبلورة هذه السياسة نظرياً ضمن منهج علمي واضح حيث أشارت إلى أن التخفيض قد يحسن معدل التبادل التجاري وقد يؤدي إلى تدهوره وذلك بحسب طبيعة تحكم كل بلد في إنتاجيته وصادراته واسترادته، كما اهتمت بظروف كل بلد في انجاح هذه السياسة، فالبلد الذي تكون فيه كل من مرونات العرض المحلي لمنتجات التصدير ومرونات الطلب المحلي على الواردات كبيرة فإن هذا البلد سينجح في زيادة صادراته وتقليل واردته وتطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة في هذه الحالة في صالح هذا البلد والعكس صحيح.

لم يخرج تحليل الاقتصاد بين الذين أعقبوا روبنسون (Robinson) على الإطار العام لما ورد لديها أمثال بالوكا، كراهام وكانج باستثناء هنشا والذي أدخل عامل الزمن في التحليل وأوضح بأنه في الزمن القصير يمكن وبشكل مؤقت أن يكون التخفيض في صالح بلد ما، على العكس في الزمن الطويل خاصة إذا ما اعتمد هذا البلد على الإستيراد في تجهيز متطلبات التنمية الاقتصادية التي يحتاجها لأن أسعار الإستيراد سترتفع بفعل التخفيض. في حين خصص الاقتصادي جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) وقتاً كبيراً للجدل حول ما إذا كان تخفيض قيمة العملة هو الحل الأمثل لمجابهة مشاكل العجز في ميزان المدفوعات. وإن الانعطاف البارز في مسيرة تطور نظرية التخفيض طهر عندما نشر الاقتصادي سدني ألكسندر مقالته المعروفة بـ (أثر التخفيض على الميزان التجاري) عام 1952 فدرس أثر التخفيض ليس فقط على الميزان التجاري بل وسعه ليشمل الدخل القومي والحساب الجاري.

من الجدير بالذكر إذا كانت أفكار روبنسون في تحليل العلاقة بين التخفيض ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات قد أوجدت ما يعرف بمنهج المرونات، فإن الأفكار الاقتصادية التي جاء بها ألكسندر في بداية الخمسينات قد مهدت لبروز منهج جديد عرف فيما بعد بمنهج الاستيعاب، في حين أخذت نظرية التخفيض تطوراً ملحوظاً عندما تم اعتماد المنهج النقدي في تحليل ميزان المدفوعات على أيدي "ميد" و"مندل" حيث

¹ - سهام رشاد منصور إبراهيم، فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (1979-1992)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة بنها، مصر، 2011، ص 15-17.

نظرا إلى التخفيض من خلال علاقته بعرض النقود وكيف تؤثر زيادة عرض النقود في القيمة الإسمية للعملة عند زيادته داخل الاقتصاد المحلي، ليربطا بين انخفاض قيمة العملة بزيادة عرض النقود¹.

I-2-2- أهمية وأهداف تخفيض قيمة العملة

سنحاول في هذا المطلب معرفة الأهمية من تخفيض قيمة العملة وكذلك أهم الأهداف التي تأتي من وراء هذا الإجراء.

أولاً: أهمية تخفيض قيمة العملة

يمكننا حصر أهمية تخفيض قيمة العملة في النقاط التالية²:

- إن عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تجعل من أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب وبالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع، أما بالنسبة للواردات فترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية هذا ما يجعل من حجم الواردات تميل إلى الانخفاض، وفي هذه الحالة فإن المنتجون يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر، ولهذا يفضلون الإنتاج في قطاعي التصدير وإحلال الواردات، في هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض والطلب والتخفيض الفعال للموارد ولا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة فحسب حيث يساهم كذلك في تحسين وضعية حساب التجارة غير المنظورة.
- إن تخفيض قيمة العملة يحد من إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية كما يحدث هذا مع رأس المال الأجنبي الذي يساهم بدوره في تحسين وانتعاش حساب رأس المال.
- تساهم عملية تخفيض قيمة العملة في زيادة دخل الفئات المنتجة من العملة المحلية وتخفيف عبء مديونتها وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية أو حل مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية.
- تعمل عملية تخفيض قيمة العملة على زيادة موارد الخزينة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم رصد الذهب المتاح لديها وفقا للسعر الجديد.
- تبرز أيضا أهمية تخفيض سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، والتي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، حيث يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي المقبول، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات.

¹ - بليبوس خديجة، أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية (1990-2014)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2016-2017، ص 24-25-26.

² - سي محمد سامية، اختلال سعر الصرف الحقيقي وفعالية سعر الصرف الموازي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 20-21.

ثانيا: أهداف تخفيض قيمة العملة

- من الجدير بالذكر أن الدولة تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة لأغراض معينة منها¹:
- تحقيق توازن ميزانها التجاري الذي كان مختلا، حيث يتم ذلك عن طريق تشجيع الصادرات وتقليل الواردات، حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار الوحدة الواحدة من الواردات بالعملة الوطنية مقارنة بأسعار البضائع المحلية وبالتالي يتحفز انتاج هذا النوع من السلع لأن أسعارها ارتفعت بعد التخفيض، وبالتالي علاج أو تقليص عجز ميزان المدفوعات.
 - تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة وبالتالي يساهم في استغلال الطاقة الإنتاجية واستغلال المزيد من اليد العاملة.
 - تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية بحيث يمكن للمواطن استيراد بضائع وخدمات في البلد الأجنبي متساوية في الكمية والنوعية للبضائع والخدمات التي يستطيع أن يشتريها في بلد بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية.
 - دعم المصدرين والحد تلقائيا من الواردات وتسريع معدل التضخم إلى المستوى المستهدف (سمة من سمات البلدان المتقدمة).
 - زيادة القدرة التنافسية للعملة الوطنية وخفض تكاليف احتياطات النقد الأجنبي للحفاظ على مستويات ميزان المدفوعات.

I-2-3- شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

لنجاح تخفيض قيمة العملة يجب توفر الشروط التالية²:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كافي من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على منتجات المصدر من نسبة التخفيض.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض.
- الاستجابة لشروط مارشال ليرنر والقاضي بأن تكون مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح.

¹ - رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل، دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014-2015، ص 22.

² - عطا الله بن طيرش، أثر تغيير سعر الصرف على التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغيرداية، دفعة 2010-2011، ص 44-45.

- إن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين الفوري في وضعية ميزان المدفوعات، حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولاً وبعد ذلك يبدأ بالتحسين، لأن في المدى القصير يبقى حجم الصادرات والواردات ثابت بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي وعادات الاستهلاك والعقود المبرمة قبل تغيير أسعار الصرف، إذ تتأثر قيمة الصادرات والواردات بعملة التسوية وكما قد تتسم تغيرات الأسعار ببطء فتؤثر على حركة الصادرات والواردات، ليتبعها في مرحلة موائية اتجاه الكميات نحو الارتفاع لكي تغطي أثر السعر، كما يتوقف نجاح التخفيض على طبيعة التدهور إلى أن التخفيض من شأنه رفع أعباء المديونية الخارجية المصدرة بالعملات الأجنبية.

- كما أن نجاح عملية تخفيض العملة متوقف على التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات ومدى مرونة الصادرات والواردات، وأن أهمية انخفاض كمية الواردات وقيمتها الإجمالية من خلال ارتفاع أسعارها بالعملة الأجنبية ترتبط بمدى أهمية درجة مرونة أسعارها.

I-2-4- أسباب تخفيض قيمة العملة

هناك أسباب عديدة لتخفيض العملة يمكن تقسيمها لأسباب رئيسية وأخرى ثانوية نبرزها فيما يلي¹:

أولاً: الأسباب الرئيسية وتتمثل في:

- تحسين ميزان الحساب وإزالة الخلل فيه هو السبب الرئيسي وراء اتباع هذه السياسة، وتفسير ذلك هو أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على استيراد السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية فترتفع صادرات البلد وينخفض حجم الاستيراد من السلع الأجنبية.

- الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.

- زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونتها وذلك لتسهيل تصريف منتوجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية.

- معالجة مشكل البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.

ثانياً: الأسباب الثانوية وتتمثل في:

- ارتباط كتلة نقدية معينة بعملة أخرى، أي أن هذا الارتباط سوف يعرض العملة المحلية للانخفاض بمجرد حصول أي انخفاض في العملة الرئيسية.

- إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية وتعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية، لأن مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية، لذلك فإن سعر الصرف لعملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين.

¹ - صبحي حسون الساعدي، إياد حماد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7، 2011، ص 91.

- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة وذلك لأن السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكملية أخرى فإن تطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة.

I-3- الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة بمثابة أرضية غنية بالمعلومات لمن لديه الرغبة في التعرف على كل جوانب المشكلة أو الفرضية لموضوع الدراسة. وفي هذا الجزء سوف نحاول عرض بعض الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية، والتي عالجت أحد المتغيرات الرئيسية أو الفرعية للدراسة وكذلك سوف نحاول أيضا عرض بعض مميزات الدراسة الحالية عن هذه الدراسات.

I-3-1- عرض الدراسات السابقة باللغة العربية

يعالج هذا المطلب بعض الدراسات السابقة باللغة العربية وهي موضحة كما يلي:

01- دراسة (الحسن دردوري) لسنة 2014 تحت عنوان: (سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة - دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة. وهدفت هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية المتعلقة بدور سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في كل من الجزائر وتونس للفترة 1990 - 2012، وهذا بمقارنة كل جوانب سياسة الميزانية في الدولتين خلال نفس الفترة، سواء ما يخص الأطر التي تحكمها أو تأثيرها على الموازنة العامة للدولة أو طرق تمويل العجز الموازني في كلا الدولتين. وتوصلت الدراسة إلى أن آليات سياسة الميزانية في الجزائر وتونس تؤثر في رصيد الموازنة العامة ولكن يختلف التأثير في كلتا الدولتين. وأوصت الدراسة بمدى أهمية سياسة الميزانية في علاج العجز الموازني عن طريق انتهاج سياسة ميزانية حكيمة ورشيدة تتماشى والظروف الاقتصادية لكل دولة.

02- دراسة (بولعباس مختار) لسنة 2019 تحت عنوان: (هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر/ دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990 - 2017)، مقال منشور بمجلة (مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية) تحت رقم: المجلد 05، العدد 02. وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة عجز الميزانية العامة من خلال دراسة قياسية لهيكل النفقات العامة والإيرادات العامة، وأثره على رصيد الميزانية للفترة (1990 - 2017) وذلك بالاعتماد على طريقة (FM-OLS) واختبار سببية قرانجر. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. كما أوصت هذه الدراسة بضرورة تنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على التمويل غير التقليدي لتغطية عجز الميزانية.

03- دراسة (نادية العقون، سامية مقعاش) لسنة 2020 تحت عنوان: (قياس أثر تخفيض قيمة العملة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019)، مقال منشور بمجلة (الاقتصاد الصناعي/ خزارتك) تحت رقم: المجلد 10، العدد 02. وهدفت هذه الدراسة إلى بحث وقياس أثر تخفيض قيمة العملة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2019) باستخدام الانحدار الخطي البسيط. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري واعتماده المطلق على إيرادات صادرات المحروقات دفعت بالجزائر في كل مرة إلى اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية بهدف تحقيق جملة من التوازنات الداخلية والخارجية. ومن بين التوصيات التي أوصت بها هذه الدراسة هو أنه يجب عدم اللجوء

المستمر إلى تخفيض قيمة العملة لأن هذا الإجراء من شأنه أن يفقد ثقة المقيمين وغير المقيمين بالعملية المحلية، كما يمكن أن ينعكس سلبا على التوازنات الداخلية والخارجية.

I-2-3- عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

يعالج هذا المطلب بعض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية وهي موضحة كما يلي:

01-دراسة (Zouleykha Kerzabi،Dounia Kerzabi) لسنة 2017 تحت عنوان: (Réflexion sur (dévaluation du Dinar algérien)، مقال منشور بمجلة (مجلة دفاتر اقتصادية) تحت رقم: المجلد 08، العدد 01. وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح فكرة أن المال عندما يكون غير تابع للنشاط الاقتصادي فإن هذه هي الطريقة التي يتم بها طرح تخفيض قيمة العملة وهو إجراء على العملة كوسيلة لإعادة هيكلة الاقتصاد وفي نفس الوقت أيضا يعتبر هذا التخفيض قرارا يهدف إلى تقليل قيمة العملة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن قيمة الدينار الجزائري تعتبر ضئيلة للغاية مقارنة بالدينار التونسي أو حتى الدرهم المغربي، وأنه يتم تبادل اليورو رسميا مقابل 12 دينار جزائري، فيما يتجاوز سعر الصرف في السوق الموازية 170 دينار جزائري مقابل 1 يورو.

02-دراسة (Amani Ismail) لسنة 2017 تحت عنوان: (Impact des Composantes de la Politique Budgétaire sur l'Inflation et la Croissance en Algérie: 1970-2014)، أطروحة دكتوراه اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة وهران 02. وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيف تسير السياسة المالية للجزائر في تحقيق أهدافها وماهي محدداتها وكذلك معرفة تأثير مكونات السياسة المالية على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر. وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يمكن لسياسة الميزانية أن تحفز النمو الاقتصادي في الجزائر فقط من خلال الإنفاق الجاري، في حين أن الأدوات التي تنطوي على الاستثمار العام أو جبايات الضرائب غير فعالة. ومع ذلك، فإن هذا النوع من السياسة يؤدي إلى بعض التضخم على المدى القصير. كما أن الاستثمار العام ليس له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، بل إنه يذهب إلى حد إبطائه من خلال تأثير مزاحم وكبير على الاستثمار الخاص، وهو أمر بدائي بسبب جودة الاستثمار العام المنجز.

03-دراسة (Semouk Nawel) لسنة 2019 تحت عنوان: (Analysis of the economic effect of the devaluation of the real exchange rate with a Computable General Equilibrium Model - Case study of Algeria)، مقال منشور بمجلة (Journal of the New Economy) تحت رقم: المجلد 11، العدد 01. وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح إلى وصف تأثير سياسة تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي على بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري مثل الإنتاج المحلي والتجارة (الصادرات، الواردات) باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب، والبيانات الأساسية التي تم استخدامها في هذا النموذج هي جدول المدخلات والمخرجات للجزائر لعام 2014، والتي تم تحديدها باستخدام مصفوفة المحاسبة الاجتماعية والتي تم إنشاؤها بواسطة بيانات محاسبية وطنية. وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه بسبب انخفاض قيمة سعر الصرف الحقيقي بنسبة 10% زاد إجمالي الإنتاج والواردات بينما انخفضت الصادرات. ومن بين التوصيات

التي أوصت بها هذه الدراسة هو أن النتائج التي تم الحصول عليها من المحاكاة يمكن أن تدعم الاستنتاجات السياسية ويمكن أن تساعد في تشكيل السياسة المستقبلية للدولة.

I-3-3- مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة، نلاحظ أنه يوجد اختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها، ولكن يمكن القول إن كل دراسة من الدراسات السابقة اتسمت بخاصية معينة فكل واحدة منها تناولت الموضوع من زاوية مختلفة عن الأخرى، ودراستنا تختلف عن الدراسات السابقة كلها من حيث أنها تحاول معرفة تقييم فعالية تخفيض قيمة العملة كإجراء تقني في تقليص عجز الموازنة في الجزائر (دراسة تحليلية 2000-2021). ويمكن تلخيص مميزات هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- تبرز هذه الدراسة الخلفية النظرية لكل من عجز الموازنة العامة والمفاهيم المتعلقة بالموازنة وكذلك الخلفية النظرية لسياسة التخفيض في قيمة العملة.

- تبرز هذه الدراسة تحليل الواقع الموازي للجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2021.

- تبرز هذه الدراسة واقع أسعار الصرف في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2021 مقارنة بسعر صرف الدولار الأمريكي.

- تحاول هذه الدراسة معرفة مدى فعالية تخفيض قيمة العملة الوطنية كإجراء تقني في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2021).

- تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث بيئة التطبيق وفترة الدراسة، حيث تستهدف هذه الدراسة توضيح تأثير تخفيض قيمة العملة في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

- توصلت الدراسة بناء على تطور رصيد الإيرادات والنفقات وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2021 أن العجز الموازي عرف تطورا كبيرا، حيث انتقل من 53198 مليون دج سنة 2000 إلى 2784848 مليون دج سنة 2021 هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنه تم الاعتماد على تخفيض قيمة العملة بشكل تدريجي خلال فترة الدراسة لتحقيق التوازنات المالية من أجل تمويل هذا العجز الموازي.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكننا أن نستنتج بأن الموازنة العامة للدولة هي المرآة العاكسة لها وتكون إما على شكل فائض أي أن الإيرادات العامة تفوق النفقات العامة أو على شكل عجز موازني أي أن مصروفات الدولة أكبر من إيراداتها بنسبة ما، ليصعب وقتها إحداث التوازن المطلوب بين جانبي النفقات والإيرادات، وبما يخلق فجوة تمويلية تستوجب إيجاد مصادر أخرى للتمويل، غير التي قدرتها الدولة في جانب الإيرادات، ومن هذه المصادر هو اللجوء إلى سياسة التخفيض في قيمة العملة كحل تقني مع ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية، هذا من الناحية النظرية وأما من الناحية التطبيقية سوف نحاول إثبات أو نفي ذلك من خلال الفصل الموالي والذي سوف نعالج فيه دراسة حالة الجزائر للتعرف على مدى فعالية التخفيض في قيمة العملة الوطنية كإجراء تقني في تمويل عجز الموازنة العامة.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للدراسة والذي تضمن مختلف المفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة وعجزها وآلية تمويله وكذلك أيضا تضمن مختلف المفاهيم المتعلقة بأسلوب تخفيض قيمة العملة والذي يعتبر أحد آليات معالجة العجز في الموازنة العامة، إضافة إلى عرضنا إلى بعض الدراسات المتعلقة بالموازنة العامة وعجزها والطرق المختلفة لتمويله، سنقوم في هذا الفصل بإثبات مدى تناسب وتطابق الأدبيات النظرية السابقة الذكر مع الجانب التطبيقي وبيان العلاقة بين آلية تخفيض قيمة العملة ومدى فعاليتها كإجراء تقني في تقليص عجز الموازنة في الجزائر، وهذا من خلال القيام بدراسة تحليلية للموازنة العامة في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2000-2021 وكذلك القيام بدراسة تحليلية لأسعار الصرف في الجزائر في نفس الفترة ومحاولة معرفة قياس مدى فعالية تخفيض قيمة العملة كإجراء تقني في تقليص عجز الموازنة في الجزائر من سنة إلى سنة، ويتم هذا من خلال تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

II-1- الإطار المنهجي للدراسة.

II-2- تحليل بيانات الدراسة.

II-3- اختبار فرضيات الدراسة.

II-1- الإطار المنهجي للدراسة

لقد تناولت دراسات سابقة عجز الموازنة في الجزائر وطريقة تمويلها وسوف نحاول في هذه الدراسة إبراز مدى فعالية تخفيض قيمة العملة كإجراء وبديل تقني تلجأ إليه الدولة الجزائرية في تقليص عجز الموازنة وهذا من أجل تعويض نفاد موارد صندوق ضبط الإيرادات التي كانت الدولة تعتمد عليه في السابق وهذا نتيجة انخفاض أسعار البترول، حيث يعاني اقتصاد الجزائر من التبعية المفرطة لعائدات المحروقات (نفط وغاز) التي تمثل 93% من مداخيل البلاد من النقد الأجنبي، ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجية علمية من أجل الكشف عن مختلف العلاقات التي تناولتها المشكلة وفرضيات الدراسة وتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها معتمدين على البيانات الرسمية المقدمة من طرف الوزارات الوصية في الجزائر.

II-1-1- التعريف بميدان الدراسة وعينة الدراسة

انطلاقاً من فرضيات الدراسة الموضوعية ولإثبات صحتها أو نفيها سيتم البحث بشكل إحصائي على كيفية تمويل عجز الموازنة العمومية في الجزائر من خلال آلية التخفيض في قيمة العملة كإجراء تقني تلجأ إليه الدولة الجزائرية كحل من الحلول لمعالجة العجز الموازني، وفي دراستنا هذه سوف نحاول تتبع تطور كل من العجز في الموازنة العامة والتطور في سعر الصرف من سنة 2000 إلى سنة 2021 للدولة الجزائرية ومعرفة العلاقة بينهما من خلال المقارنة في الإحصائيات باستخدام البيانات السنوية لسعر الصرف وعجز الموازنة العامة وهذا من خلال عينة تتكون من 22 مشاهدة.

II-2-1- منهج الدراسة

للقيام بأي دراسة علمية وللوصول إلى حقائق ذات مصداقية وجب إتباع منهج واضح يساعد على دراسة المشكلة، فالمنهج يعني: الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة المهيمنة على سير العقل وتحديد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة¹. فإن اختيار المنهج الملائم للبحث يختلف باختلاف طبيعة الموضوع وطبيعة التساؤلات والفروض التي يطرحها الباحث، ومن أجل الإجابة على الإشكالية والبرهنة على فرضيات بحثنا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الإحصائيات المتعلقة بالموازنة العامة في الجزائر ومعرفة رصيدها من سنة 2000 إلى سنة 2021 أي بـ 22 مشاهدة وكذلك تحليل التغير في أسعار الصرف في الجزائر في نفس الفترة، وذلك باستخدام الجداول والمنحنيات البيانية.

II-3-1- أدوات الدراسة والمعالجة الإحصائية المعتمدة

تساهم أدوات الدراسة في الوصول إلى المعرفة الموضوعية واليقينية من خلال التوظيف العلمي الأمثل لهذه الأدوات، وكلما زادت الدقة المنهجية في اختيار الأدوات المناسبة كلما توصل الباحث إلى نتائج ذات جدوى علمية، فلماذا تستهدف دراستنا هذه الاعتماد على أدوات معينة وذلك من أجل الوصول إلى كيفية تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الجزائرية خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال إبراز مدى مساهمة

¹ - عبد الرحمن بن عبد الله الواصل، البحث العلمي، وزارة المعارف، إدارة التعليم في محافظة عنيزة، المملكة العربية السعودية، 1990، ص15.

التخفيض في قيمة العملة كآلية وكإجراء تقني تلجأ إليه الجزائر في سد العجز الموازي بالاعتماد على مجموعة الإحصائيات والتقارير الصادرة عن وزارات وهيئات جزائرية تعنى بهذه الإحصائيات مثل وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، بنك الجزائر.....الخ، فلهذا سنحاول معرفة عجز الموازنة العامة للدولة الجزائرية وتغطيته من خلال التخفيض في قيمة العملة في الفترة الممتدة من 2000-2021 وهذا باستخراج ما يلي: إحصائيات متعلقة بالموازنة العامة في الجزائر؛ إحصائيات متعلقة بالعجز الموازي في الجزائر؛ إحصائيات متعلقة بالتغيرات في أسعار الصرف.

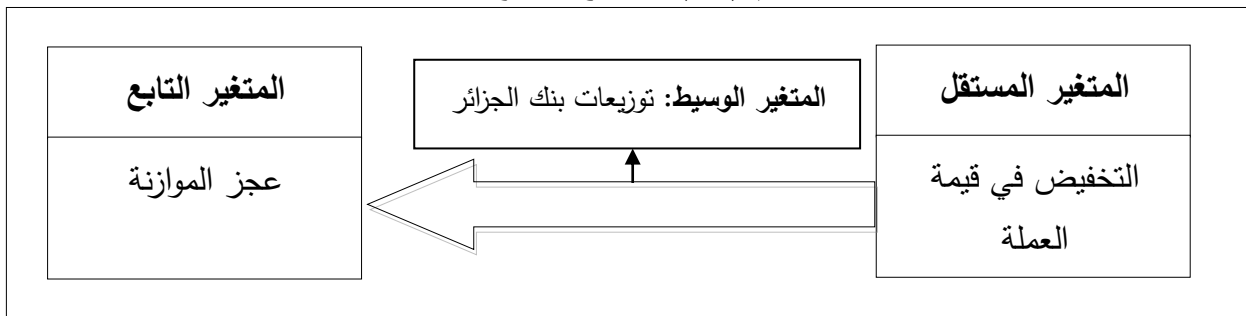
وقد تم استخراج هذه الإحصائيات من التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية وبنك الجزائر.

وأما فيما يخص المعالجة الإحصائية المعتمدة: فلقد قمنا بتحليل بيانات الدراسة من خلال الجداول والمنحنيات البيانية والدوائر النسبية لتوضيح رصيد الموازنة العامة في الدولة ما بين 2000-2021 وكذلك توضيح التغير في أسعار الصرف في الجزائر في نفس الفترة، وبعد ذلك قمنا بمقارنة العجز في الموازنة العامة مع التغيرات في قيمة العملة الجزائرية من أجل معرفة هل هذا فعلا يعتبر إجراءً تقنياً تلجأ إليه الجزائر للتقليل من عجز موازنتها.

II-1-4- نموذج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على متغيرين أساسيين كما يوضحهما الشكل الموالي:

شكل رقم (01): يوضح نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطلبة.

من خلال الشكل الموضح أعلاه يمكننا القول بأن:

- **المتغير المستقل:** يتمثل في التخفيض في قيمة العملة الوطنية والذي يقصد به التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملاء الأجنبية من أجل الوفاء بأهداف معينة تدخل ضمن السياسة الاقتصادية المتبعة من أجل معالجة وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني من الاقتصاد مثل العجز في الموازنة العامة.
- **المتغير التابع:** يتمثل في التخفيض في عجز الموازنة العامة والذي يعبر عن تجاوز إجمالي النفقات لإجمالي الدخل أو الإيرادات، فينتج عن ذلك موازنة سالبة.
- **المتغير الوسيط:** يتمثل في توزيعات بنك الجزائر كإيرادات استثنائية وأن لها تأثير في العلاقة بين تخفيض قيمة العملة الوطنية وعجز الموازنة العامة للجزائر في فترة الدراسة (2000-2021).

II-2- تحليل بيانات الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى تحليل بيانات متغيرات الدراسة ومعرفة أثر تخفيض قيمة العملة المحلية للدولة الجزائرية على معالجة العجز في الموازنة، وهذا من خلال عرض وتحليل تطور مكونات الموازنة العامة ورصيدها من سنة 2000 إلى سنة 2021 وكذلك عرض تطورات أسعار الصرف للعملة الجزائرية مقابل العملات الأجنبية في نفس الفترة وفي دراستنا هذه سوف نعتمد على عملة الدولار الأمريكي للمقارنة بينها وبين العملة الجزائرية، ثم بعد ذلك سوف نحاول تبيان وتقييم مدى فعالية تخفيض قيمة العملة كإجراء تقني في تقليص عجز الموازنة في الجزائر من خلال مقارنة التطورات في عجز الموازنة مع التغيرات في أسعار الصرف من سنة 2000 إلى سنة 2021، وكل هذا سوف توضحه المطالب المالية.

II-2-1- تحليل بيانات الموازنة العامة للجزائر (2000-2021)

سجلت الجزائر عموما عجزا في الموازنة العامة باستثناء فوائض ضئيلة لبعض السنوات خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 حتى 2021 بسبب الزيادة والتوسع في حجم الاتفاق العمومي وذلك بدرجات مرتفعة خاصة نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز ويرجع ذلك إلى اعتماد الحكومة بشكل كبير على تمويل ميزانيته من خلال إيرادات الجباية البترولية التي تعاني من التقلبات المستمرة في أسعارها الدولية وانعدام مساهمة القطاع الخاص بتطوير الإيرادات العمومية ولو بنسبة ضئيلة، وعموما سوف نحاول معرفة التطور في الموازنة العامة للجزائر من خلال معطيات الجدول المالي:

الوحدة: مليون دينار جزائري

الجدول رقم (03): تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر (2000-2021)

السنوات	نفقات التشغيل	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	جباية	عادية	استثنائية	بترولية	مجموع الإيرادات	النفقات * (%)	الإيرادات * (%)	رصيد الموازنة
2000	856193	321929	1173122	349502	15407	40015	720000	1124924	/	/	-53198
2001	963633	357395	1321028	398238	43706	107193	840600	1389737	12.60	23.54	68709
2002	1097716	452930	1550646	482896	74639	102749	916400	1576684	32.18	40.15	26038
2003	1122761	567414	1690175	524925	57289	107277	836060	1525551	44.07	35.61	-164624
2004	1251055	640714	1891769	580408	42133	129656	862200	1606397	61.25	42.80	-285372
2005	1245132	806905	2052037	640472	35077	139443	899000	1713992	74.93	52.36	-338045
2006	1437870	1015144	2453014	720884	44430	160611	916000	1841925	109.10	63.73	-611089
2007	1673931	1494638	3108569	766750	75372	133928	973000	1949050	164.99	73.26	-1159519
2008	2217775	1946311	4191051	965289	113899	107860	1715400	2902448	257.25	158.01	-1288603
2009	2300023	1946311	4246334	1146612	67636	134114	1927000	3275362	261.97	191.16	-970972
2010	2659078	1807862	4466940	1297944	64473	210527	1501700	3074644	280.77	173.32	-1392296
2011	3879206	1974363	5853569	1527093	78930	354387	1529400	3489810	398.97	210.22	-2363759
2012	4782634	2275539	7058173	1908576	77937	298477	1519040	3804030	501.65	238.15	-3254143
2013	4131536	1892595	6024131	2031019	83721	154675	1615900	3895315	413.52	246.27	-2198816
2014	4494327	2501442	6995769	2091456	76106	182456	1577730	3927748	496.33	249.15	-3068021
2015	4617009	3039322	7656331	2354648	247542	227412	1722940	4552542	552.65	304.69	-3103789
2016	4585564	2711930	7297494	2432208	177254	669569	1682550	5011581	522.05	345.50	-2285913
2017	4677182	2605448	7282630	2630003	270865	1020030	2126987	6047885	520.78	437.62	-1234745
2018	4813683	2918387	7732070	2711762	188559	1139454	2349694	6389469	559.10	467.99	-1342601
2019	4879125	2846352	7725477	2836414	195725	1035873	2518488	6586500	558.53	485.50	-1138977
**2020	-	-	7823112	-	-	-	-	6298723	566.86	459.92	-1524389
**2021	-	-	8113030	-	-	-	-	5328182	591.57	373.65	-2784848

المصدر: وزارة المالية الجزائرية * سنة الأساس هي سنة 2000. **بالاعتماد على قانون المالية 2020 و 2021.

ومن خلال معطيات الجدول المذكور أعلاه سنحاول تحليل ودراسة أسباب تطور العجز في الموازنة خلال الفترة 2000 و 2021 وهي موضحة كما يلي:

في سنة 2000 حققت ميزانية الجزائر عجزا مقداره 53198 مليون دينار جزائري بسبب تبعيات الأزمة الاقتصادية والسياسية التي عانتها الجزائر نتيجة العشرية السوداء التي أثرت بشكل سلبي ولمدة طويلة على الميزانية العامة للدولة حيث لم تتمكن من تمويل إيراداتها بشكل كاف لتغطية النفقات العامة.

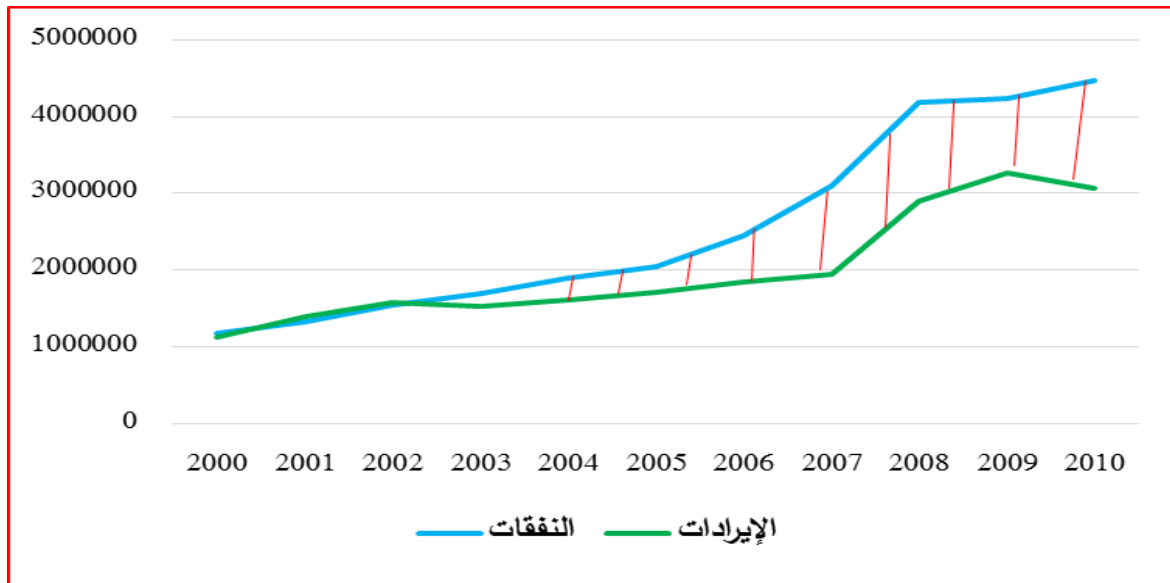
في سنتي 2001 و 2002 حققت فائضا في رصيد موازنتها ولكنه كان أكبر في سنة 2001 مقارنة بسنة 2002 بسبب ارتفاع إيراداتها العامة خاصة البترولية حيث بلغت في سنة 2001 إلى 840.600 مليون دج أما في سنة 2002 فقد بلغت 916400 مليون دج وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، بالإضافة إلى الزيادة المعتمدة التي حققتها في الإيرادات الجبائية العادية حيث قدرت ب 482.896 مليون دج في سنة 2002 و 39238 مليون دج في سنة 2001، إضافة إلى تبني الدولة للبرامج التنموية، من خلال الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو وتطويره من أجل تطوير القطاعات الرئيسية الكبرى من أشغال كبرى وهياكل قاعدية وتنموية محلية وبشرية وتحقيق إصلاحات في عدة قطاعات منها قطاع الفلاح والصيد البحري وذلك من خلال عدم الغلو في الانفاق العام.

وأما ما نلاحظه من خلال الفترة الممتدة من 2003 حتى 2021 فقد حققت الموازنة العامة للدولة الجزائرية عجزا ملحوظا في رصيدها كان يتأرجح بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة.

ففي الفترة الممتدة من خلال 2003 حتى 2006 ارتفع العجز بشكل متزايد من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على برامج دعم النشاط الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وتطويره فبالرغم من ارتفاع حصيللة الجباية البترولية إلا أن السياسة الانفاقية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية زادت في معدل النفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة، حيث أنفقت الدولة مبالغ كبيرة من أجل تحقيق نمو في الناتج المحلي عن طريق القيام بالاستثمارات وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأمني، كما حاولت القيام بإصلاحات في القطاع الفلاحي، كل هذه الإصلاحات أدت إلى ارتفاع طفيف في الناتج المحلي الخام لكنه لا يعد جوهريا مقارنة بالنفقات العامة.

في سنة 2007 تم تغيير قانون صندوق ضبط الإيرادات من خلال تغيير بنوده والذي كان مصدر تمويله من فائض إيرادات الجباية البترولية والذي يهدف إلى تغطية عجز الموازنة العامة، لكن موارده تتأثر بشكل مباشر بأسعار النفط وتقلباتها، حيث بدأت الجزائر بتغطية عجزها من خلاله إلى أن وقعت الأزمة المالية في 2008 والتي أدت إلى انهيار أسعار البترول في السوق العالمية لكن تأثيراته لم تظهر إلا في أواخر سنة 2009 وبداية 2010، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (02): تطور موازنة الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2010



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية لسنة 2021.

كما نلاحظ أيضا من الشكل أعلاه أن معدل نمو الإيرادات قد تراجع بشكل ملحوظ إلى 17% وانخفضت الإيرادات الجبائية البترولية من 1.927.00 مليون دج سنة 2009 إلى 1501700 مليون دج في سنة 2010 وهذا ما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة من 970.972 مليون دج إلى 1.392.296 مليون دج في سنة 2010.

استمر هذا العجز في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 حيث وصل دروته في سنة 2012 حيث بلغ 3179.527 مليون دج بسبب ارتفاع النفقات العامة خاصة نفقات التشغيل التي بلغت 4782.634 مليون دج بسبب السياسة التوسعية التي اتبعتها الدولة الجزائرية في الإنفاق العام لإعطاء دفعة قوية من أجل تحسين ظروف العيش خاصة في المناطق الريفية، حيث قامت الجزائر بتنفيذ البرنامج الخماسي للتنمية والذي رصدت له الجزائر مبلغ 286 مليار دولار والذي يعتبر أكبر برنامج تنموي عرفته الجزائر منذ الاستقلال هذا ما أهلك عاتق الدولة خاصة بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014.

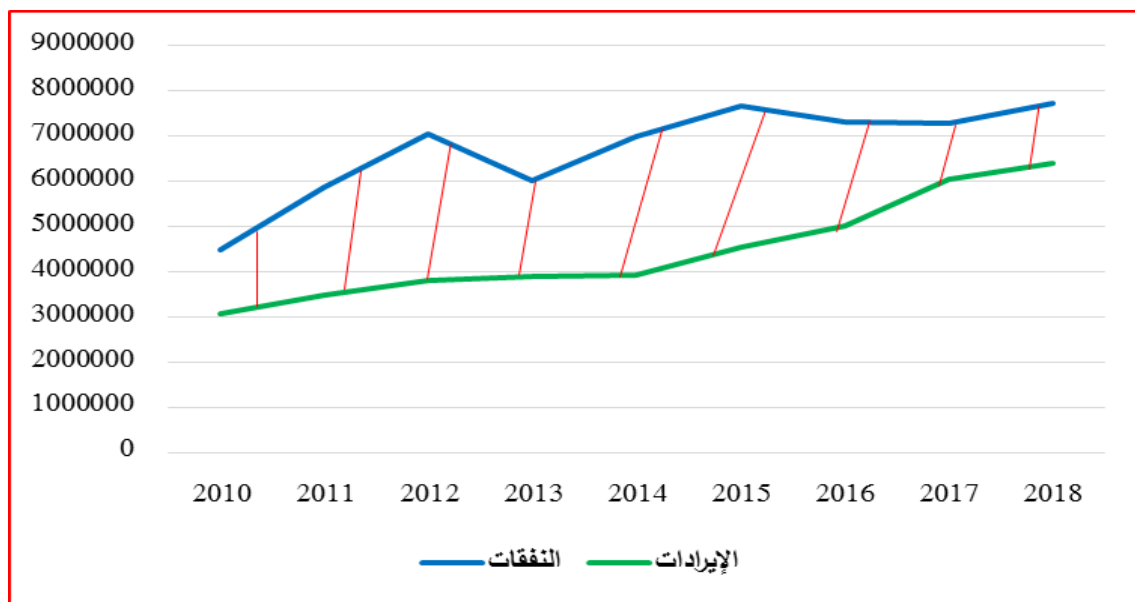
كما نلاحظ أيضا في نفس الفترة تراجع الإيرادات الخاصة بالجبائية البترولية من 1.577.730 مليون دج بالمقابل هناك نقص في الموارد العامة وانتشار ظاهرة التضخم، وتراجع معدل صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وتراجع الاحتياطي من العملات الأجنبية كما ارتفعت كتلة الرواتب والتعويضات، كل هذا أدى إلى إرهاب عاتق الخزينة العمومية وأدى إلى تحقيق أكبر نسب من العجز الموازن.

وفي سنة 2015 اتبعت الجزائر سياسة اتفاقية انكماشية حيث أن معدل نمو الإنفاق العام انخفض وتراجعت معدلاته، حيث أنه قدر ب 7.656.331 مليون دج أين كانت الحصة الأكبر من هذه النفقات، فتتمثل نفقات التشغيل التي قدرت ب 4.617009 مليون دج في حين نفقات التجهيز بلغت 3.039322 مليون دج مقابل 6.995.769 مليون دج سنة 2014 أي بارتفاع قدره 660.562 مليون دج أي ما يعادل

9.40% منها 1.74% بالنسبة لنفقات التسيير و 7.65% بالنسبة لنفقات التجهيز، وترجع الزيادة الطفيفة للإنفاق في 2015 مقارنة ب 2014 إلى عدم استشراف أزمة النفط في ميزانية 2015. أما فيما يخص الفترة من 2016 إلى 2018 نلاحظ بداية تراجع عجز الموازنة العامة وذلك بسبب الاعتماد على القرض السندي الذي اعتمدته الحكومة آن ذاك خاصة بعد الانخفاض الكبير الذي عرفتته موارد صندوق ضبط الإيرادات، بالمقابل فإننا نلاحظ أن حصص الموارد العادية في مجمل الإيرادات الكلية أخذت النصاب الأكبر وتجدر الإشارة إلى أن الموارد العادية تتكون من إيرادات ضريبية متمثلة في الضرائب والرسوم والحقوق الجمركية وإيرادات غير ضريبية متمثلة في مداخيل أملاك الدولة وأخرى كالقرض وطبع النقود، حيث أن هذه الزيادة في الإيرادات قد سجلت في الإيرادات العادية والبتروولية معا، باستثناء سنة 2016 التي عرفت فيها انخفاضا يرجع إلى انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 45 دولار للبرميل، فإنها عرفت نسبة نمو مستقرة في باقي السنوات.

عموما في هذه الفترة عرفت النفقات العامة استقرارا نسبيا ويرجع ذلك إلى الإجراءات الانكماشية التي اتخذتها الحكومة، بالإضافة إلى تخفيض الدعم على بعض المواد خاصة الوقود، في حين عرفت الإيرادات قفزة بمقدار ألف مليار دينار جزائري تقريبا، وهو ما انعكس على انخفاض كبير في عجز الميزانية وذلك بسبب البدء في عملية طبع النقود في إطار التمويل غير التقليدي مع نهاية 2017، ولعل التوسع في الإنفاق العام قبل الأزمة البتروولية كان له الأثر البالغ في عجز الموازنة العامة، وعلى الرغم من الإجراءات المتبعة من الحكومة سنة 2015 من رفع بعض الضرائب والرسوم، وتجربة القرض السندي وترشيد الإنفاق العام، تواصل عجز الموازنة، وهو ما دفع الحكومات المتعاقبة على اتخاذ إجراءات مختلفة والبحث عن مصادر لتمويل الميزانية العامة للدولة بدأت بالاستدانة الداخلية وانتهت بالتمويل التقليدي ويمكننا توضيح تطورات العجز في الموازنة في هذه الفترة (2010-2018) من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (03): تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر (2010-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية لسنة 2021.

وأما في الفترة بين 2019 و 2021 فإننا نلاحظ من خلال معطيات الجدول المذكور أعلاه الاستمرار في عجز الموازنة العامة للجزائر، فرقميا لم تكن 2019، 2020، 2021 سهلة على اقتصاد الجزائر المتهالك منذ 6 سنوات بفعل أزمة اقتصادية اشتد لهيبها خلال سنة 2020، بفعل جائحة كورونا لسنة 2019 التي حلت بالعالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة والتي دفعت بالحكومة الجزائرية بزيادة الإنفاقات على المنظومة الصحية والبيئة الجزائرية لمجابهة هذه الأزمة وكذلك أيضا تذبذب أسعار النفط، وتأثيرات قضايا فساد النظام السابق.

فمنذ 2014، لجأت الجزائر إلى رفع وتيرة التقشف في موازنتها السنوية، إلى أن وصلت إلى الموازنة الأكثر تقشفا في تاريخها خلال سنة 2020، وباعتراف مسؤوليها فقد مرت البلاد بأسوأ وأشد أزمة اقتصادية منذ استقلالها قبل 58 عاما، فتحت ضغط الأزمة المزدوجة في الجزائر اضطرت حكومة رئيس الوزراء عبد العزيز جراد إلى تقليص الإنفاق الحكومي بواقع 50% وتجميد عدد من المشاريع.

وكذلك أيضا سارعت الجزائر منذ الأشهر الأولى لسنة 2020 لاتخاذ إجراءات استعجالية لإنقاذ اقتصادها من الانهيار، عبر حزمة من القرارات الهادفة لتحسينه، خصوصا من تآكل احتياطات الصرف، والبحث عن ملاذات اقتصادية لصادراتها تعوض بها جزءا من خسائرها الناجمة عن تداعيات كورونا وتراجع أسعار النفط، وتبخر ملايين الدولارات في قضايا فساد من عهد النظام السابق، ولعل النقطة المضيئة الأبرز في اقتصاد الجزائر لعام 2020، كانت تجاوز الخلافات الغازية مع إسبانيا وإيطاليا بعد أن اتفقت مع البلدين الأوروبيين على إعادة ضخ الغاز الجزائري بعد سنوات من المفاوضات والخلافات هذا من جهة.

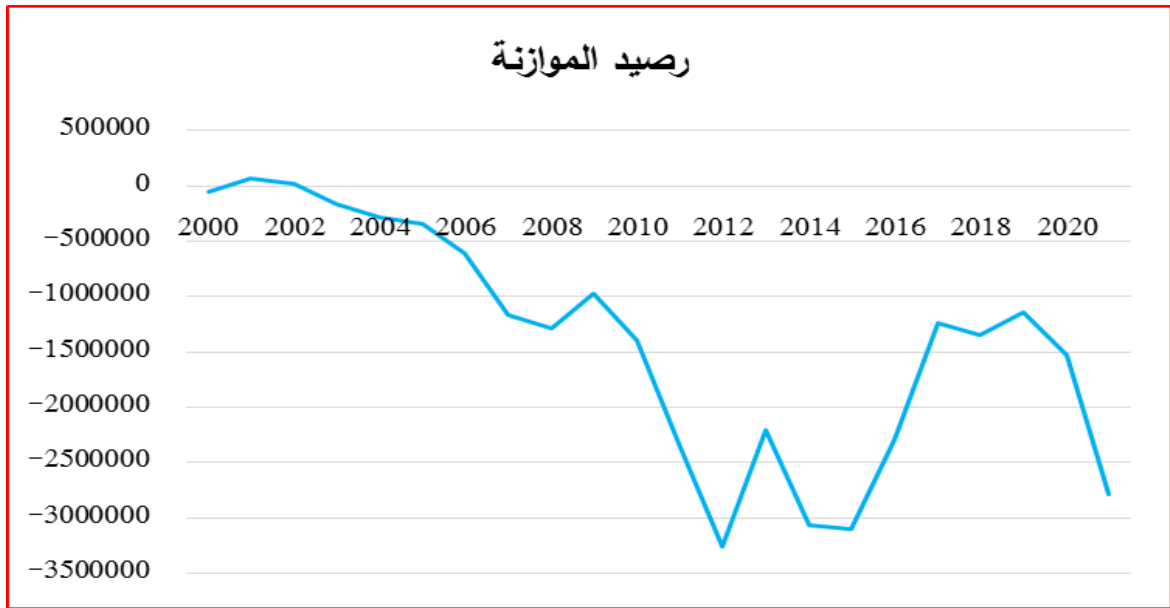
ومن جهة أخرى أقرت الحكومة الجزائرية في 2020 قانون موازنة تكميلية بإجراءات تقشفية، لمواجهة تبعات انتشار جائحة كورونا وتهوي أسعار النفط في السوق الدولية، وقانون "الموازنة التكميلية" الذي عادة ما تلجأ إليه الجزائر حسب الحاجة، يهدف إلى إقرار مخصصات مالية جديدة، أو تغيير تقديرات الإيرادات، وبموجب القانون الذي وصف بالتقشفي جرى تطبيق زيادات على أسعار البنزين بـ3 دنانير (2.3 سنت) للتر الواحد، والديزل بواقع 5 دنانير (3.9 سنت) للتر الواحد، كما جرى تخفيض قيمة سعر برميل النفط المعتمد في إعداد قانون الموازنة العامة من 50 إلى 30 دولارا للبرميل بعد انهيار أسعار الخام، بخاصة في أبريل 2019 إلى أدنى مستوى في 22 عاما.

وفي المقابل استقبلت الجزائر عام 2021 بعجز تاريخي في موازنتها العامة فاق 22 مليار دولار، وسط علامات استفهام حول السبل والبدائل التي ستواجه بها الحكومة هذه الوضعية غير المسبوقة، وكان برلمان الجزائر بغرفتيه قد صدق على مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2021 بعجز بلغ 2700 مليار دينار (22 مليار دولار)، في وقت راوح فيه العجز بين 13 و 17 مليار دولار منذ أزمة النفط عام 2014، ويعاني اقتصاد الجزائر منذ عقود تبعية مفرطة لعائدات المحروقات (نفط وغاز) إذ تمثل 93% من مداخل البلاد من النقد الأجنبي.

وفيما يلي سوف نذكر بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية والتي تسببت في استمرار عجز الموازنة العامة حتى نهاية سنة 2021 وهي موضحة كما يلي:

- فرضت جائحة كورونا على الحكومة الجزائرية اتخاذ مزيد من الإجراءات التقشفية بهدف التصدي لتداعيات كورونا، كان من أبرزها خفض الإنفاق العام بنسبة 50% وتأجيل المشروعات الحكومية لمواكبة الضغوط الاقتصادية، وخفض نفقات شركة سوناطراك الحكومية للطاقة الخاصة بالاستثمار من 14 مليار دولار إلى 7 مليارات، بالإضافة إلى إلغاء إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية في مختلف المشاريع والتي تكلف الجزائر سنوياً 7 مليارات دولار، وتجميد المشاريع الكبرى.
 - رغم التداعيات السلبية لجائحة كورونا وتراجع أسعار النفط التي كبدت الجزائر خسائر بنحو 10 مليارات دولار، فإن الحكومة الجزائرية اتخذت حزمة من الإجراءات التي عدها الخبراء بـ"الجريئة"، هدفت لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، ولإنقاذ الشركات من الإفلاس، إذ تقرر إلغاء الضريبة على المداخل التي تقل أو تساوي 30 ألف دينار ابتداء من نهاية 2021 وبداية 2022، ورفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بزيادة ألفي دينار جزائري (15.64 دولار أمريكي) ليصبح 20 ألف دينار جزائري (220 دولارا أمريكيا) ابتداء من مطلع جوان 2021، وكذا إلغاء نظام التصريح المراقب على المهن الحرة.
 - كما رفعت معاشات المتقاعدين بنسبة 7 %، ومنحت تعويضات مالية لعدد من أصحاب المهن الحرة، بالإضافة إلى تجميد دفع ضرائب الشركات بهدف تخفيف آثار إجراءات العزل العام المرتبطة بفيروس كورونا على الشركات العامة والخاصة.
 - منح بعض التعويضات والمنح للجيش الأبيض وجميع العمال الذين كانوا في الواجهة للتصدي لوباء كورونا.
 - تعويضات للتجار الذين قاموا بالغلق نتيجة الحجر الصحي الذي فرضه وباء كورونا على المجتمع الجزائري.
- ومن خلال ما تم تقديمه أعلاه من شروحات وتفسيرات يمكننا تلخيص وضعية العجز الموازي في الجزائر للفترة (2000-2021) من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (04): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2000-2021)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية لسنة 2021.

فمن خلال هذا الشكل أعلاه نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة كان دائما سالبا منذ سنة 2000 إلى نهاية سنة 2021، ماعدا سنتي 2001 و 2002 التي كان فيها فائض في الموازنة العامة للدولة الجزائرية وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، بالإضافة إلى الزيادة المعتبرة التي حققتها في الإيرادات الجبائية العادية، إضافة إلى تبني الدولة للبرامج التنموية، من خلال الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو وتطويره من أجل تطوير القطاعات الرئيسية الكبرى، وأما غير ذلك من السنوات فالجزائر دائما في عجز موازني فمرة ينخفض قليلا ومرة يرتفع وهذا راجع لعدم تنويع الاقتصاد الجزائري واعتمادها على الريع البترولي، فعندما يرتفع سعر البترول يتنفس اقتصاد الجزائر قليلا وعندما ينخفض يعاني اقتصاد الجزائر نتيجة هذا الانخفاض.

II-2-2- تحليل بيانات تخفيض قيمة العملة في الجزائر (2000-2021)

عرف نظام الصرف في الجزائر منذ الاستقلال عدة تطورات، فالجزائر كانت تتبع نظام صرف ثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ليعرف بعدها سعر الصرف نوعا من الاستقلالية أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة، بسبب تدهور الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع وتبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم المدار والمرتببط بالدولار الأمريكي، نظرا لأن معظم صادرات الجزائر (حوالي 97 %) تقيم بالدولار، ورغم أن سياسة تخفيض قيمة العملة كانت مرفوضة قبل سنة 1986، إلا أن انخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 وتدهور قيمة الدولار الأمريكي، وأمام الصعوبات المتزايدة في مجال المالية الخارجية وتحت ضغوطات المنظمات الدولية، فإن السلطات الجزائرية قبلت تخفيض الدينار أو ما يعرف بالانزلاق التدريجي، وعليه انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103%، وتالت بعد ذلك تخفيضات

الدينار للتوجه به إلى السعر التوازني، وفيما يلي سوف نوضح تطور أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي في الفترة (2000-2021) وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): تطور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الفترة (2000-2021)

السنوات	سعر الصرف	1/ سعر الصرف	النسبة (%)
2000	75,20	0,01329787	1,32978723
2001	77,20	0,01295337	1,29533679
2002	79,60	0,01256281	1,25628141
2003	77,30	0,01293661	1,29366106
2004	72,61	0,01377221	1,37722077
2005	73,37	0,01362955	1,36295489
2006	71,15	0,01405481	1,40548138
2007	66,82	0,01496558	1,49655792
2008	71,18	0,01404889	1,40488901
2009	72,73	0,01374948	1,37494844
2010	73,94	0,01352448	1,35244793
2011	76,05	0,01314924	1,31492439
2012	78,10	0,0128041	1,28040973
2013	78,15	0,01279591	1,27959053
2014	87,90	0,01137656	1,13765643
2015	107,13	0,00933445	0,93344535
2016	110,52	0,00904814	0,90481361
2017	114,93	0,00870095	0,87009484
2018	116,62	0,00857486	0,85748585
2019	119,35	0,00837872	0,83787181
2020	126,82	0,00788519	0,78851916
2021*	134,58	0,00743052	0,74305246

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي، النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 09، 25، 33، 41، 56 للسنوات: 2009، 2014، 2016، 2018، 2021.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الارتفاع المستمر في سعر الصرف للعملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي طوال فترة الدراسة (2000-2021)، ففي السنوات من سنة 2000 إلى سنة 2013 نلاحظ الاستقرار النسبي في تخفيض قيمة عملة الدينار الجزائري وهذا راجع للمكاسب الاقتصادية المحققة على مستوى الاقتصاد الكلي وبالخصوص ما يتعلق بمؤشرات التوازن الكلي، كما أيضا كان لتنامي الاحتياطات من العملة الصعبة ووصولها إلى مستوى 62 مليار دولار أمريكي خلال أفريل 2006، إضافة إلى تدني الديون الخارجية إلى أدنى مستوياتها، وانخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2006 كان لكل ذلك الأثر الواضح على قيمة الدينار الجزائري.

كما عرفت سنة 2008 وبالضبط بداية من شهر سبتمبر تفاقم الأزمة المالية الدولية التي بدأت تظهر ملامحها في أوت من السنة السابقة لها فانعكس ذلك الوضع سلبا على الدول ذات الاقتصاديات القاطرة، فانخفض طلبها على الطاقة فاتجهت أسعارها إلى الانخفاض، إذا بلغ سعر البرميل في 2008 في شهر ديسمبر 35 دولار حيث حققت الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات الجزائرية قفزة نوعية قدرت حوالي 30 % مقارنة بإيرادات 2007 وبالتالي تحقيق فائض إجمالي على مستوى ميزان المدفوعات في حدود 37 مليار دولار، مكن الجزائر من تكوين تراكم قياسي لاحتياطات صرف رسمية بلغت 143.102 مليار دولار في آخر شهر من سنة 2008 الشيء الذي أتاح لبنك الجزائر المحافظة على سعر صرفي فعلي حقيقي للدينار في حدود السعر التوازني المستهدف بتحسين قدر ب 1.85 % سنويا.

وأما في سنة 2014 نلاحظ انخفاض كبير في سعر عملة الدينار الجزائري إلى قيمة (87.90) وهذا راجع للانهيال الحاد في مداخل البلاد من العملة الصعبة الناجم عن انهيار أسعار المحروقات في جوان 2014، حيث تراجع الدينار بحوالي 20 % أمام الدولار الأمريكي سنة 2015، وقد واصلت العملة الوطنية في تراجعها في سنة 2016، حيث فقدت خلال السداسي الأول من سنة 2016 حوالي 3 % من قيمتها أمام الدولار، أي أنه من كانت له قيمة بالدينار الجزائري تمكنه مثلا شراء 100 دولار أصبحت خلال هذه الفترة تشتري له أقل من 25 % معناه عملة الدينار تأكلت، بالإضافة أيضا نلاحظ أنه أدى الانتعاش في أسعار البترول في سنة 2017 إلى زيادة الإيرادات من صادرات المحروقات، بحيث ترجم هذا التحسن في الأسعار بحدوث نوع من الاستقرار النسبي في سعر صرف العملة خلال الفترة التالية 2018.

وأما في السنوات 2019، 2020 و 2021 فتمر العملة الجزائرية المحلية "الدينار" بأزمة غير مسبقة من التراجع الحاد، رافقها ارتفاع كبير في أسعار عديد المواد الاستهلاكية هدد بشكل جدي القدرة الشرائية للمواطنين، فيتوقع قانون الموازنة العام الجزائري لسنة 2022 متوسط سعر صرف 149 دينارا مقارنة بسنة 2021 الذي بلغ فيها سعر الصرف قيمة 134.58 حسب بيانات البنك الجزائري وسنة 2020 الذي بلغ فيها سعر الصرف 126.82 والذي يمكن إرجاع هذا التراجع في قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية في التعاملات البنكية الرسمية أيضا إلى تأثيرات الأزمة الصحية العالمية كورونا 2019 على الاقتصاد الجزائري نتيجة للإغلاق والحجر الصحي وتوقف القطاعات الاستراتيجية في الجزائر وإجراءات الحظر التي طبقت

على حركة السفر من وإلى الجزائر، ومن الطبيعي أن تشهد سوق العملات هذه الانتعاشة خلال هذه السنة 2022 لاسيما في ظل الحديث عن رفع الحظر عن السفر، والتراجع المسجل للدينار في البنوك. وأما فيما يخص أهم سلبات التخفيض في قيمة العملة الوطنية في الجزائر وخاصة بعد أزمة كورونا يمكننا تلخيصها في:

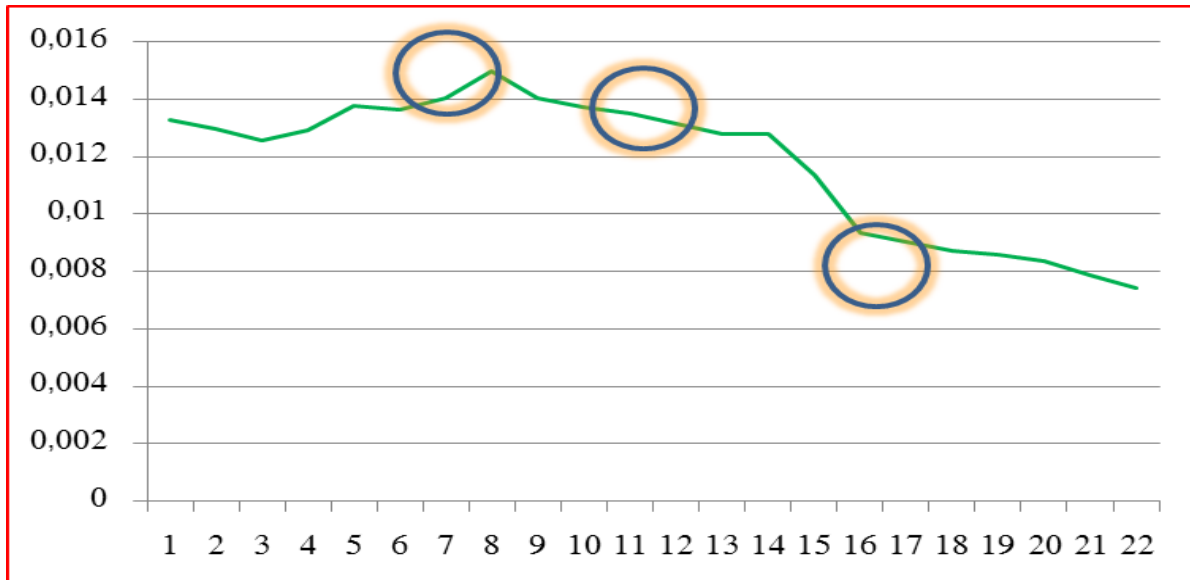
- إن أحد أهم الآثار السلبية لعملية تخفيض صرف الدينار أمام الدولار الأمريكي انخفاض القدرة الشرائية للجزائريين، إضافة إلى ارتفاع مستوى التضخم.

- إن التخفيض في قيمة العملة الوطنية سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع سعر الصرف الموازي في السوق السوداء خاصة بعد عودة حركة الطيران والنقل البحري أيضا في سنة 2020، وهو ما من شأنه أن يعمق من ارتفاع أسعار المواد والسلع المعروضة في السوق خاصة المستوردة ويؤثر بشكل كبير على مستوى القدرة الشرائية التي ستتراجع بشكل أكبر، وهذا ما نلاحظه في منتصف هذا العام 2022.

- إن هذا التحول المفاجئ في سوق العملة المحلية، ينذر بارتفاع في نسبة التضخم مقابل تراجع القدرة الشرائية لغالبية الجزائريين، الأمر الذي سيوسع دائرة الفقر وتغذية الاضطرابات الاجتماعية، بعدما تراجعت إمكانيات الحكومة لشراء السلم والاستقرار الاجتماعيين في سنة 2022.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا توضيح أيضا التطورات في سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة من سنة 2000 إلى سنة 2021 في الشكل الموالي:

شكل رقم (05): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي، النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 09، 25، 33، 41، 56 للسنوات: 2009، 2014، 2016، 2018، 2021.

فمن خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن فترة انخفاض قيمة العملة كانت طول فترة الدراسة بينما التخفيض كان في فترات معينة تكون في 3 مرات والذي مر في نفس اتجاه تقليص عجز الموازنة العامة في

الجزائر كما تم توضيحه سابقا، ولمعرفة نسبة انخفاض قيمة العملة من بداية فترة الدراسة 2000 إلى نهاية فترة الدراسة 2021 فيمكننا توضيحها من خلال معطيات الجدول الموالي:

جدول رقم (05): نسبة التخفيض في قيمة الدينار بمقارنة سنة 2021 مع سنة 2000

السنة	القيمة	النسبة
2000	75,20	—
2021	134,58	%78.96

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي، النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 09، 25، 33، 41، 56 للسنوات: 2009، 2014، 2016، 2018، 2021.

فمن خلال هذا الجدول نلاحظ أن الدينار الجزائري خسر ما نسبته %78.96 من سنة 2000 إلى سنة 2021، وأيضا اقتربت العملة الوطنية الدينار الجزائري من مستوى تخفيض قيمتها الوارد في قانون المالية لسنة 2021 وهو 142 دينار لكل 1 دولار، بحيث سجلت 134.58 دينار مقابل 1 دولار في مستوى انخفاض قياسي جديد في التعاملات الرسمية لدى البنوك، والسؤال الذي يمكننا أن نطرحه من خلال معطيات الشكل أعلاه هو كيف أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2021)؟ وللإجابة على هذا السؤال سوف تكون من خلال النقطة الموالية.

II-2-3- تحليل أثر تخفيض قيمة العملة على العجز الموازني للجزائر (2000-2021)

إن الميزة الأساسية لميزانية الدولة الجزائرية هي تبعيتها المطلقة لأسعار المحروقات في السوق الدولية، إلا أن الجباية البترولية والرسوم الجمركية ورسوم الواردات، حساسة ليس فقط لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، بل للتغيرات في أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، ولهذا فيهدف هذا الجزء إلى بحث عن العلاقة بين تخفيض قيمة العملة المحلية على وضعية الموازنة العامة للدولة الجزائرية، وهذا من خلال إدخال متغير توزيعات بنك الجزائر من الإيرادات الاستثنائية كمتغير وسيط لأنه خاصة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة برز دور هذا المتغير الوسيط مع التخفيض في قيمة العملة كإجراء في تقليص عجز الموازنة في الجزائر.

وفي الجدول الموالي سوف نحاول عرض أسعار سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ورصيد الموازنة العامة للجزائر في الفترة (2000-2021) لمعرفة هذه العلاقة في ظل متغير توزيعات بنك الجزائر وهو كما يلي:

الجدول رقم (06): علاقة الموازنة العامة بأسعار الصرف في الجزائر (2000-2021)

السنوات	سعر الصرف	رصيد الموازنة العامة	التغير في سعر الصرف	التغير في رصيد الموازنة	توزيعات بنك الجزائر	التغير في توزيعات البنك
2000	75,2	53198-			0	
2001	77,2	68709	2,65	-129,15	46600	
2002	79,6	26038	5,85	-148,95	37600	-19,32
2003	77,3	164624-	2,79	209,45	42100	11,97
2004	72,61	285372-	-3,44	436,43	30000	-28,74
2005	73,37	338045-	-2,43	535,44	48700	62,33
2006	71,15	611089-	-5,38	1048,7	75300	54,62
2007	66,82	1159519-	-11,14	2079,62	41000	-45,55
2008	71,18	1288603-	-5,34	2322,27	22500	-45,12
2009	72,73	970972-	-3,28	1725,2	48217	114,29
2010	73,94	1392296-	-1,67	2517,19	121111	151,18
2011	76,05	2363759-	1,13	4343,32	137206	13,29
2012	78,1	3254143-	3,85	6017,04	115300	-15,97
2013	78,15	2198816-	3,92	4033,26	112075	-2,79
2014	87,9	3068021-	16,88	5667,17	122655	9,44
2015	107,13	3103789-	42,46	5734,4	88707	-27,67
2016	110,52	2285913-	46,96	4197	610519	588,24
2017	114,93	1234745-	52,83	2221,03	919844	50,67
2018	116,62	1342601-	55,07	2423,78	1000000	8,72
2019	119,35	1138977-	58,71	2041,01	1000000	0
2020	126,82	1524389-	68,64	2765,5	1000000	0
2021	134,58	2784848-	78,96	5134,87	1000000	0

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي، النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 09، 25، 33، 41، 56 للسنوات: 2009، 2014، 2016، 2018، 2021.

من خلال معطيات الجدول أعلاه سوف نحاول شرح وذكر بعض الأسباب التي جعلت الجزائر في كل مرة تقوم بتخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي كإجراء تقني في تقليص عجز الموازنة خلال فترة الدراسة (2000-2021) في ظل متغير توزيعات بنك الجزائر والتي تعتبر في ذلك الجزء من الأرباح التي تم تحقيقها خلال الفترة المحاسبية (سنة كاملة)، وقرر مجلس الإدارة توزيعها على المساهمين، وباعتبار بنك الجزائر هو بنك الدولة ويعبر عن السلعة النقدية الأولى في البلاد وكذلك الوصي الأول على عمليات التجارة الخارجية فإن هذا الجزء سيؤول آليا إلى حساب الدولة متمثلا في الخزينة العمومية إلى جانب الإيرادات، وهي موضحة كما يلي:

الفترة الأولى: من 2000 إلى 2003 أين تراوح عجز الموازنة العامة ما بين 10 و 54 مليار دج، ويعزى ذلك إلى استقرار في النفقات العامة سواء في الجزء المخصص للتسيير أو التجهيز، كما عرفت هذه الفترة تقارب بين الإيرادات والنفقات، وبالعودة إلى توزيعات بنك الجزائر نجدها مستقرة في هذه الفترة حول 40 مليار دج والتغير في سعر الصرف الدينار الجزائري محصور بين 75 و 79 مقابل الدولار الأمريكي.

الفترة الثانية: من 2004 إلى 2010 أين عرف العجز زيادة متسارعة حيث تضاعف 4 مرات تقريبا بين سنتي 2004 و 2011، ويعزى ذلك إلى الزيادة المستمرة في النفقات بشقيها، وهو ما رافق برنامج تطبيق دعم النمو الاقتصادي 2004-2009، أين انتقلت النفقات من 1891 مليار دج إلى 5853 مليار دج، وأما بالنسبة لتوزيعات بنك الجزائر استمرت في الارتفاع النسبي بين 30 مليار دج سنة 2004 إلى أكثر 120 مليار سنة 2010، في المقابل نلاحظ أن أسعار الصرف تقريبا بقيت ثابتة في هذه الفترة في حدود 70 دج مقابل الدولار الأمريكي.

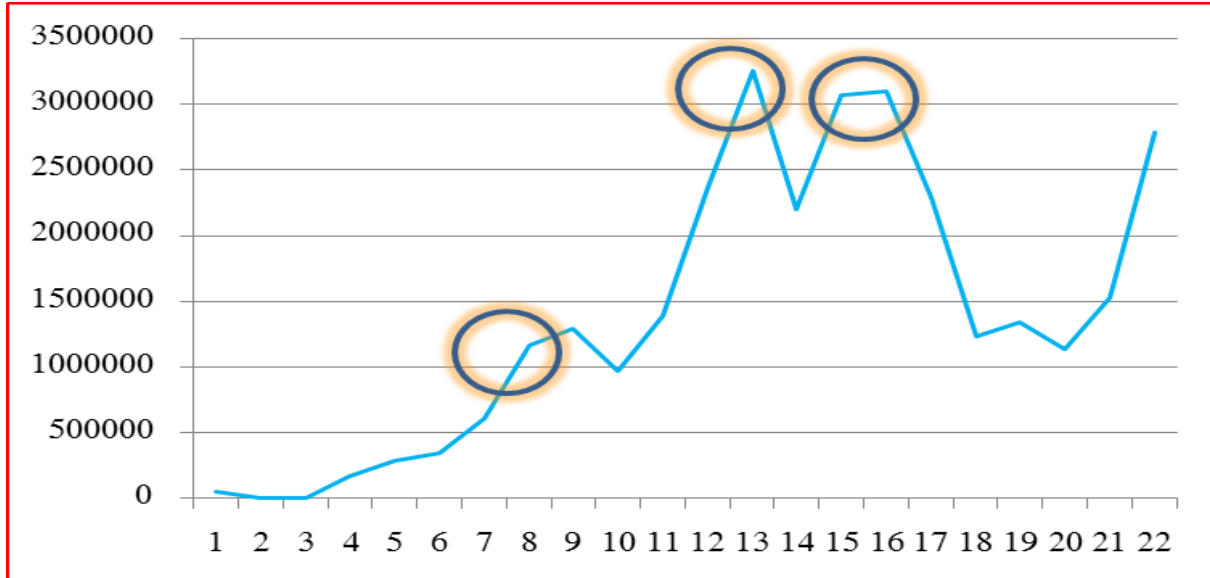
الفترة الثالثة: من 2011 إلى 2015 أين سجل عجز الموازنة أعلى الأرقام 3246 مليار دج سنة 2012، وتعتبر هذه الفترة من أكثر الفترات التي عرفت فوارقا كبيرة بين الإيرادات والنفقات، حيث ارتفعت هذه الأخيرة بأكثر من 3200 مليار دج بين 2010 و 2015، بينما سجلت الإيرادات نموا ب 1300 مليار دج فقط، ويعزى ارتفاع النفقات في هذه الأخيرة إلى نفقات المخطط الخماسي 2010-2015، بالإضافة إلى تطبيق زيادات الأجور بأثر رجعي منذ 2008 في العديد من القطاعات، وفي هذه الفترة أيضا كانت مساهمة توزيعات بنك الجزائر من الإيرادات الاستثنائية هي الأكبر، بينما أسعار الصرف استمرت في التغير النسبي حتى ارتفعت سنة 2015 فوق 100 دينار مقابل الدولار.

الفترة الرابعة: من 2016 إلى 2021، حيث عرفت هذه الفترة انخفاضا في النفقات العامة من جهة وزيادة معتبرة في الإيرادات وهو ما ساهم في تقليص العجز من 3103 مليار دج سنة 2015 إلى 1524 مليار دج سنة 2020، بالتوازي عرفت هذه الفترة قفزة كبيرة في توزيعات بنك الجزائر، حيث تضاعفت بأكثر من 11 مرة في ظرف 5 سنوات، أين انتقلت من 88 مليار دج سنة 2015 إلى 1000 مليار دج عند نهاية الفترة 2021.

وبالموازاة هذا الارتفاع نلاحظ أيضا ارتفاع كبير في سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار، أين انتقل من 107.13 سنة 2015 إلى 134.58 دج مقابل الدولار، وهذا راجع لقرارات الحكومة الجزائرية بتخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من أجل تغطية جزء من العجز الموازني وخاصة للأزمات الثلاثة التي شهدتها الجزائر في الفترة (2014-2021) ألا وهي أزمة انهيار أسعار البترول في سنة 2014، والحراك الشعبي ومخلفات النظام الفاسد وكذلك أيضا الأزمة الصحية العالمية (أزمة كورونا 2019).

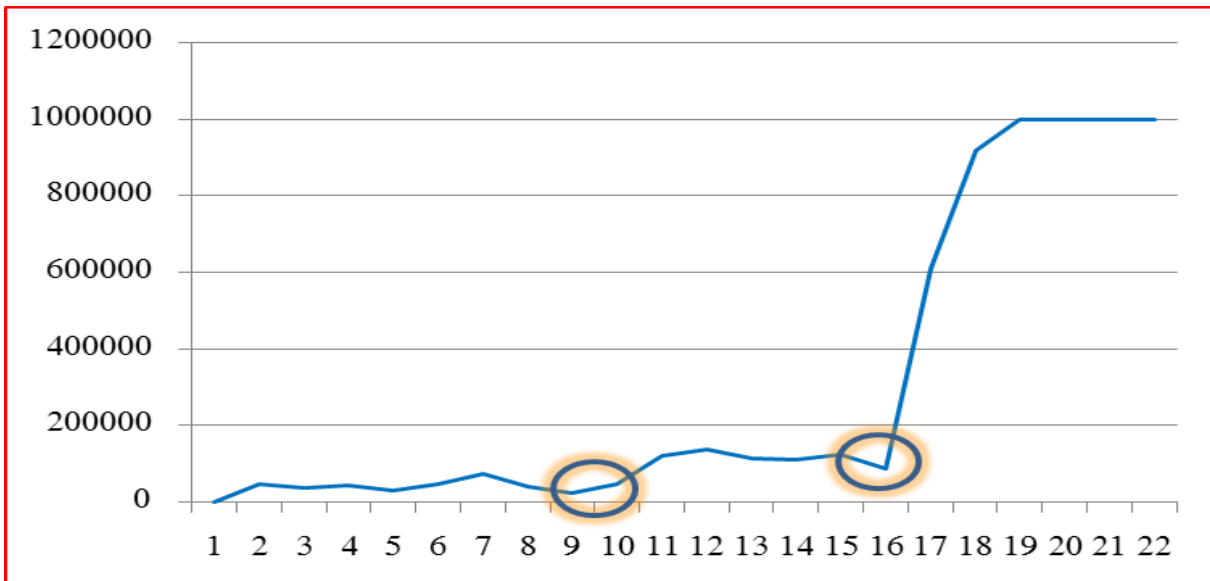
ولتوضيح أكثر العلاقة بين تخفيض قيمة العملة وتمويل عجز الموازنة في ظل المتغير الوسيط توزيعات بنك الجزائر خلال فترة الدراسة يمكننا اقتراح الأشكال الموالية:

الشكل رقم (06): تطور عجز الموازنة العامة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية لسنة 2021.

الشكل رقم (07): تطور توزيعات بنك الجزائر (2000-2021)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي، النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 09، 25، 33، 41، 56 للسنوات: 2009، 2014، 2016، 2018، 2021.

فمن خلال الأشكال الموضحة أعلاه وبالعودة إلى المنحنى رقم (05) الخاص بسعر الصرف، نلاحظ أن أبرز التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري كانت في المراحل التالية:

المرحلة (01): من 2008 إلى 2010.

المرحلة (02): من 2014 إلى 2015.

المرحلة (03): من 2019 إلى 2021.

وبالعودة إلى منحنى الموازنة العامة رقم (06) نجد أنه في هاته الفترات يسجل هذا الأخير أي عجز الموازنة تراجعا محسوسا بعد الدروة (حسب المناطق المظلمة)، ومن خلال تحليل بيانات توزيعات بنك الجزائر نلاحظ

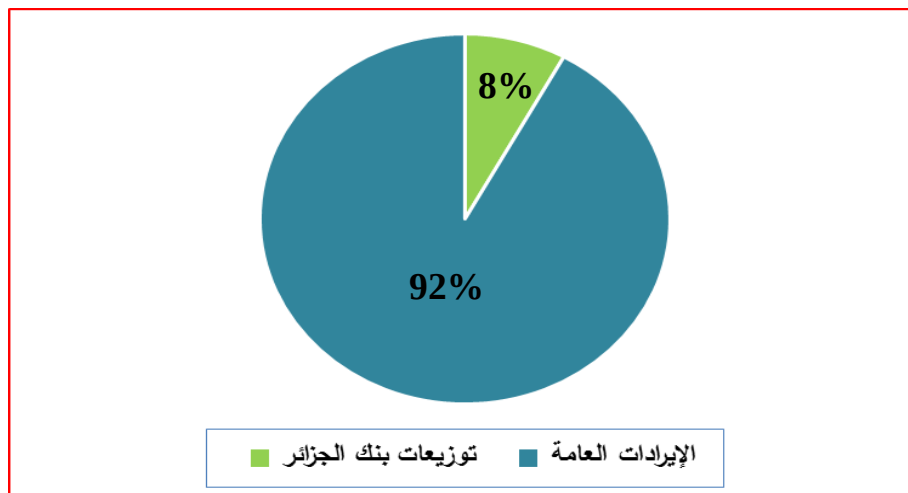
أنه هنالك ارتفاع محسوس لها في الفترتين من 2010 حتى 2012 وبعد سنة 2016، وهاته التوزيعات تنتج عن بيع جزء من احتياطات بنك الجزائر بالعملة الصعبة بسعر الصرف الجديد بعد التخفيض، هذه الفوارق بدأت تظهر بعد تخفيض قيمة العملة بعد فترة زمنية قصيرة كما يظهر في الجزء المظلل في الشكل رقم (07) الخاص بتوزيعات بنك الجزائر، وتفسر هاته بأنها المدة الزمنية التي احتاجها بنك الجزائر لبيع جزء من احتياطاته في السوق النقدي بالأسعار الجديدة بعد التخفيض، وبالتالي بداية ظهور الأرباح.

وعليه يمكن القول إن تخفيض قيمة العملة في الجزائر يترجم بارتفاع في توزيعات بنك الجزائر وتزامن مع تطبيق هذا الإجراء انخفاض في عجز الموازنة العامة في الجزائر. ولمعرفة مدى مساهمة هذا الإجراء في تخفيض عجز الموازنة سنقوم بتطبيق معامل الارتباط برسون كما هو موضح من خلال العلاقة التالية:

$$r_p = \frac{n (\sum xy) - (\sum x) (\sum y)}{\sqrt{n \sum (x^2) - (\sum x)^2} \sqrt{n \sum (y^2) - (\sum y)^2}}$$

وبلغ قيمة معامل الارتباط بين متغيرات هذه الدراسة ($r_p = 0.325$) أي أنه هناك ارتباط طردي ضعيف بين تخفيض قيمة العملة وأثرها في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، أي يفسر معامل الارتباط بأن تخفيض قيمة العملة كإجراء تقني يمر عبر توزيعات بنك الجزائر، وبالتالي المساهمة في الإيرادات وبالنتيجة تقليص العجز لكن بنسبة ضئيلة، حيث ومن خلال حساب إجمالي توزيعات بنك الجزائر إلى الإيرادات العامة نجد أن هذه النسبة تقدر ب 8% مع ارتفاع محسوس في السنوات الأخيرة، وعليه فضعف مساهمة تخفيض قيمة العملة في تقليص عجز الموازنة العامة يرجع من جهة إلى أن عملية التخفيض تمت عبر فترات متقطعة بالإضافة إلى أن هذا الإجراء يحتاج من خلال بنك الجزائر إلى وقت لتحقيق فوائد سريعة. والشكل الموالي يوضح نسبة توزيعات بنك الجزائر إلى الإيرادات العامة:

شكل رقم (08): نسبة توزيعات بنك الجزائر إلى الإيرادات العامة



المصدر: من إعداد الطلبة.

II-3- اختبار فرضيات الدراسة

بعدما قمنا بتحليل تطور كل من مسار الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة وتطور مسار سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار، وأيضاً معرفة العلاقة بين تخفيض قيمة العملة ورصيد الموازنة في ظل متغير توزيعات بنك الجزائر، سوف نحاول في هذا المبحث مناقشة الفرضيات التي بنيت عليها هذه الدراسة وهي موضحة في الأجزاء الموالية.

II-3-1- مناقشة الفرضية الفرعية الأولى

بناءً على تطور رصيد الإيرادات والنفقات وعجز الموازنة العامة يتضح أن عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2021 عرف تنامي كبير، حيث انتقل من 53198 مليون دج سنة 2000 إلى 2784848 مليون دج سنة 2021.

وقد تضاعف هذا العجز عدة مرات خلال فترة الدراسة، ويفسر هذا التزايد إلى عدم تمكن الخزينة العمومية من تغطية النفقات العمومية التي تزايدت بشكل لا يواكب الزيادة في الإيرادات، وهذا يرجع إلى سياسة الحكومة التي اتبعتها في توسيع الإنفاق العمومي والسعي لتحسين البنية التحتية من خلال بناء المساكن والطريق السيار شرق غرب وكذا بناء السدود في ظل ضعف التحصيل الجبائي، ويهدف هذا إلى رفع المستوى المعيشي للأفراد، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى والتي مفادها عجز الموازنة العامة للجزائر في تفاقم مستمر طوال فترة الدراسة (2000-2021).

II-3-2- مناقشة الفرضية الفرعية الثانية

والتي مفادها أنه تم الاعتماد على تخفيض قيمة العملة بشكل تدريجي خلال فترة الدراسة لتحقيق التوازنات المالية، فبناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 04 الذي يوضح تطور أسعار الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لاحظنا أن الجزائر تلجأ إلى التخفيض في قيمة العملة من أجل حدوث التوازنات المالية نتيجة لحدوث اضطرابات اقتصادية خلال فترة الدراسة (2000-2021)، فمثلاً ففي السنوات من 2000 إلى 2012 فنلاحظ الاستقرار النسبي في تخفيض قيمة عملة الدينار الجزائري وهذا راجع للمكاسب الاقتصادية المحققة على مستوى الاقتصاد الكلي وبالأخص ما يتعلق بمؤشرات التوازن الكلي، وتنامي الاحتياطات من العملة الصعبة في 2006، وأيضاً في أزمة 2008 فنلاحظ أن الجزائر تمكنت من تكوين تراكم قياسي لاحتياطات صرف رسمية بلغت 143.102 مليار دولار في آخر شهر من سنة 2008 الشيء الذي أتاح لبنك الجزائر المحافظة على سعر صرف فعلي حقيقي للدينار في حدود السعر التوازني المستهدف، وأما في سنة 2014 فنلاحظ انخفاض كبير في سعر عملة الدينار الجزائري إلى قيمة (87.90) وهذا راجع لانتهيار الحاد في مداخل البلاد من العملة الصعبة الناجم عن انهيار أسعار المحروقات في جوان 2014، وبالإضافة أيضاً نلاحظ أنه أدى الانتعاش في أسعار البترول في سنة 2017 إلى زيادة الإيرادات من صادرات المحروقات، بحيث ترجم هذا التحسن في الأسعار بحدوث نوع من الاستقرار النسبي في سعر صرف العملة خلال الفترة التالية 2018، وأما في السنوات (2019-2021)

فمرت العملة الجزائرية المحلية بأزمة غير مسبوقة من التراجع الحاد، رافقها ارتفاع كبير في أسعار عديد المواد الاستهلاكية هدد بشكل جدي القدرة الشرائية للمواطنين، والذي يمكن إرجاع هذا التراجع في قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية في التعاملات البنكية الرسمية وأيضا إلى تأثيرات الأزمة الصحية العالمية كورونا 19، وهو ما دفع الجزائر إلى الاستمرار في تخفيض قيمة العملة من أجل سد جزء من العجز في الموازنة العامة نتيجة ارتفاع في النفقات وخاصة نفقات القطاع الصحي والتحويلات الاجتماعية. وعليه فيمكننا القول بأن **الفرضية الفرعية الثانية مقبولة** أي أنه تم اعتماد تخفيض قيمة العملة بشكل تدريجي خلال فترة الدراسة لتحقيق التوازنات المالية نتيجة حدوث الاضطرابات الاقتصادية.

II-3-3- مناقشة الفرضية الفرعية الثالثة

تنص هذه الفرضية على أنه يمر تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بتخفيض قيمة العملة عبر رفع قيمة الإيرادات متمثلة في توزيعات بنك الجزائر. فمن خلال تحليلات الجدول رقم 05 فلاحظنا أن هناك اتجاها مستقرا في أسعار الصرف بين 75.2 في سنة 2000 و 87.2 في سنة 2014 وهذا بالموازات مع الاستقرار في توزيعات بنك الجزائر في السنوات الأولى، حيث تراوحت بين 30 مليار دج و 120 مليار دج خلال الفترة من 2000-2015.

بينما عرفت قفزة كبيرة ابتداء من سنة 2016، حيث انتقلت من 88 مليار دج سنة 2015 إلى أكثر من 600 مليار دج ثم فاقت 900 مليار دج سنة 2017 وتراوحت بين سنتي 2018 و 2019، على عكس مسار عجز الموازنة العامة، وهذا ما يمكننا القول بأن توزيعات بنك الجزائر والتغيرات في أسعار الصرف لم تتطور في نفس اتجاه عجز الموازنة العامة في أغلب سنوات الدراسة، فقد عرف كل من توزيعات بنك الجزائر وأسعار الصرف استقرارا في السنوات الأولى رغم تفاقم عجز الموازنة منذ 2003 وصولا إلى 2015. بينما في الفترة بين 2015 و 2021 فنلاحظ زيادة كبيرة في كل من سعر الصرف وتوزيعات بنك الجزائر وبالمقابل انخفاض في عجز الموازنة من 3103 مليار سنة 2015 إلى 1524 مليار سنة 2020.

غير أنه وباحتساب معامل الارتباط بين عجز الموازنة العامة وتخفيض قيمة العملة نجد علاقة طردية ضعيفة تعزى لكون التخفيض كان يتم على فترات متقطعة ويمر عبر توزيعات بنك الجزائر، هذه الأخيرة ساهمت في الإيرادات الكلية في فترة الدراسة نسبة 8% مع منحى تصاعدي في السنوات الأخيرة وعليه يمكن قبول **الفرضية الفرعية الثالثة** والتي تؤكد فيها على أنه فعلا يمر تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بتخفيض قيمة العملة عبر رفع قيمة الإيرادات متمثلة في توزيعات بنك الجزائر وخاصة من سنة 2016-2021.

II-3-4- مناقشة الفرضية الرئيسية

والتي تنص على: أنه هناك فعالية لتخفيض قيمة العملة في تقليص عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021). من خلال ما تم عرضه وتحليله في الجدول رقم 05 لاحظنا بأن الجزائر في كل مرة تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة من أجل معالجة بعض الاختلالات التي تمس الاقتصاد كحل تقني من أجل توفير التمويل لسد عجز الموازنة العامة والتحكم في المعروض النقدي الإضافي الموجه لسد هذا العجز،

وقد تم ذلك في الفترات من 2008 إلى 2010، والفترة من 2014 إلى 2015 والفترة 2019 إلى 2021 لاحظنا فيها تخفيض كبير في قيمة العملة بالتزامن مع ذلك نجد في عجز الموازنة العامة وزيادة لمساهمة توزيعات بنك الجزائر في الإيرادات خاصة في السنوات الأخيرة للدراسة.

غير أن حساب معامل الارتباط يبين أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين تخفيض قيمة العملة وعجز الموازنة العامة، ويرجع ذلك إلى انتهاج سياسة تخفيض قيمة العملة على فترات متقطعة ومرورها بالضرورة عبر توزيعات بنك الجزائر والمساهمة في الإيرادات والتي بلغت 8% إلى إجمالي الإيرادات في فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن تخفيض قيمة العملة ورغم أنه يساهم في رفع الإيرادات بالشكل الذي شرحناه فهو من جهة أخرى يرفع في قيمة النفقات العامة، هذه الأخيرة وفي ظل ضعف الإنتاج المحلي ستكون مرنة للتغيير في أسعار الصرف بصورة عكسية، وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية الرئيسية أي أن الجزائر تلجأ فعلاً لتخفيض قيمة العملة كإجراء تقني لسد عجز الموازنة العامة.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل معالجة إشكالية الدراسة من خلال إجراء دراسة تحليلية على الواقع الجزائري من سنة 2000 إلى سنة 2021، وذلك من أجل معرفة العلاقة بين تخفيض قيمة الدينار الجزائري والعجز في الموازنة العامة، بحيث توصلنا إلى نتيجة مفادها أن عجز الموازنة العامة للجزائر في تقادم مستمر طوال فترة الدراسة (2000-2021)، وأنه تم اعتماد تخفيض قيمة العملة بشكل تدريجي خلال فترة الدراسة لتحقيق التوازنات المالية نتيجة حدوث الاضطرابات الاقتصادية، وأيضا توصلنا إلى أنه يمر تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بتخفيض قيمة العملة عبر رفع قيمة الإيرادات المتمثلة في توزيعات بنك الجزائر وخاصة من سنة 2016 -2021.

خاتمة عامة

خاتمة:

من خلال ما تم عرضه في الجانب النظري والتطبيقي في هذه الدراسة توصلنا إلى أنه أصبح التمويل بالعجز أهم سمات الموازنات العامة للدول في ظل تطور تدخل دور الدولة في المجال الاقتصادي، ومن بين هذه الدول نجد الموازنة العامة للجزائر التي استمر عجزها منذ سنوات إلى يومنا هذا، وما تبعها من انعكاسات مالية على اقتصاد الدولة وعدم قدرة الإيرادات العامة للدولة على تغطية النفقات العامة، وفي ظل هذه أصبح الاقتصاد الجزائري مخير بين عدة خيارات لمواجهة هذا العجز، ومن بين هذه الخيارات هو لجوء الجزائر إلى التخفيض في قيمة العملة كإجراء تقني لتمويل العجز في الموازنة العامة. وعلى العموم يمكننا تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- تسجيل عجز في الموازنة العامة للجزائر على امتداد فترة الدراسة باستثناء فائض سنة 2001 و2002؛
- هناك زيادة مستمرة في إيرادات الجزائر ولكن هذه الزيادة يقابلها تسارع كبير في ارتفاع عجز الموازنة في الجزائر نتيجة الزيادة في النفقات العامة وخاصة ابتداء من سنة 2004، ويعزى ذلك أيضا إلى البدء في تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؛
- بلوغ مستويات كبيرة من عجز الموازنة العامة في الفترة ما بين 2010 و2015، تعزى أساسا إلى زيادة النفقات العامة في شق التسيير بسبب الزيادات في الأجور استجابة للمطالب الاجتماعية في العديد من القطاعات في هذه الفترة، والزيادات في نفقات التجهيز التي مردها البدء في تطبيق المخطط الخماسي للتنمية (2010-2015).
- استمرار عجز الموازنة في الارتفاع في الفترة ما بين 2016 و2021 ويعزى ذلك إلى الأزمات التي مرت بها الدولة الجزائرية والمتمثلة في مخلفات النظام السابق والأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 الذي أدى بالدولة في زيادة النفقات العامة والمتمثلة في نفقات القطاع الصحي والتحويلات الاجتماعية.
- الميزة الأساسية لميزانية الدولة الجزائرية هي الارتباط المطلق اتجاه المحروقات في السوق العالمي، حيث تشكل الجباية البترولية المرد الأساسي للميزانية وهي تابعة بشكل مطلق لأسعار البترول على مستوى السوق الدولي؛ فتزيد الموارد بارتفاع الأسعار وتنخفض بانخفاضها بشكل آلي.
- عرف الدينار الجزائري انخفاضا مطردا خلال السنوات الأخيرة، بعدما وضعت الحكومة الحالية مخطط الخفض كأحد حلول تغطية العجز على مدار السنوات الثلاث الأخيرة، دون وضع بدائل للتداعيات الاجتماعية التي قد تهب الاستقرار الداخلي.
- تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من بين الحلول السريعة والجاهزة لمعالجة الاختلال في الموازنة العامة للدول وهي السياسة المفضلة للحكومة الجزائرية؛
- إن خيار الحكومة للجوء إلى تخفيض قيمة الدينار أمام الدولار الأمريكي في فترة الدراسة (2000-2021) والذي ينجم عنه أرباح للبنك المركزي على شكل عائدات يقدمها لسد عجز الميزانية هو الأقل ضررا رغم سلبياته مقارنة مع خيارات العودة إلى التمويل غير التقليدي أو طباعة النقود وكذا الاستدانة الخارجية أو

الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية إضافة إلى اللجوء إلى تقليص النفقات، فيما يصطلح على تسميته لدى عامة الناس بالتقشف؛

- إن تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي يندرج في إطار الإدارة الجديدة لمهندسي السياسة النقدية في الجزائر والتي تلجأ إلى تخفيض قيمة الدينار لتدبر موارد جديدة تحل مشكلة عجز الميزانية؛

- سجل عجز الموازنة العامة انخفاضاً نسبياً في السنوات الأخيرة من الدراسة (2017-2021)، ويعزى هذا إلى ارتفاع أسعار الصرف وارتفاع توزيعات بنك الجزائر كإيرادات استثنائية والتي غطت بعض النفقات العامة في الجزائر في هذه الفترة.

وفي الأخير تتبثق من هذه الدراسة مجموعة من المقترحات والتوصيات، وتفتح لنا آفاق جديدة للدراسة وذلك كما يلي:

التوصيات:

نقترح الإجراءات التالية:

- تعتمد الجزائر على سياسة تخفيض قيمة العملة في المدى القصير لمعالجة أزمة مالية والتي تؤدي بحدوث خلل هيكلي في الموازنة العامة، ولكن هذا الإجراء سوف يؤدي بها على المدى المتوسط والطويل في الوقوع في أزمة اقتصادية تؤثر بشكل كبير على المجتمع والمؤشرات الاجتماعية كانتشار الفقر من خلال تخفيض القدرة الشرائية للمواطن وارتفاع الأسعار.

- ضرورة إعطاء أولوية أكبر لاستقرار سعر صرف الدينار الجزائري بدلاً من تخفيضه، باعتباره أحد أبرز دعائم الثقة في الاقتصاد الوطني وخاصة من قبل الاستثمار الأجنبي؛

- دراسة هيكل الموازنة العامة للدولة وتحليل مكوناتها المختلفة، وتبيان البنود ذات العلاقة مع سعر الصرف ثم إقرار الإجراء المناسب بشأن تغيير سعر صرف العملة لتفادي الآثار السلبية المترتبة عنها أو الحد منها على الأقل.

- ضرورة إتباع الحلول الاستراتيجية التي تمس القطاعات غير النفطية، وتنويع القاعدة التصديرية والإنتاجية، بدلاً من الحلول الترفيعية المؤقتة على غرار سياسة تخفيض قيمة العملة؛

- عدم المبالغة في الاعتماد على سياسة تغيير سعر الصرف لتحقيق مكاسب اقتصادية دون الاعتداد بآثارها السلبية على التوازن الداخلي للدول.

- تنسيق سياسات سعر الصرف مع السياسات المالية والاقتصادية الأخرى، وإقرار سياسة مالية رشيد لزيادة الإيرادات خارج المحروقات، فضلاً عن التحكم الصارم في النفقات.

- استحداث استراتيجية قصيرة ومتوسطة المدى لوضع توليفة من السياسات المالية والنقدية لإحداث التوازنات المتعلقة بالموازنة العامة للجزائر.

- يستلزم على الدولة مراجعة سياسة الدعم الاجتماعي الذي يكلف الدولة أموال طائلة وهو ما يساهم في تفاقم العجز الموازني.

- الاهتمام بالسوق المالي وتطويره، وجعله رافداً من روافد تمويل الموازنة والنفقات الاستثمارية للدولة.

آفاق الدراسة:

حاولت الدراسة معالجة الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة والتي أمكن الحصول عليها، ومنه لا يمكن اعتبار هذه الدراسة شاملة لكل جوانب الموضوع وبكل أبعاده، لأنه تبقى بعض النقاط تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة، لذا نقترح عددا من المواضيع التي يمكن أن تشكل مواضيع مستقبلية:

- دور آليات السوق المالي في تخفيض العجز الموازي للجزائر.
- دور الاستثمار في صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز موازنة الجزائر.
- أثر تطبيق الرقمنة المالية على تحسين رصيد الموازنة العامة في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب

1. إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة، عمان، 2000.
2. آدم سميت، ترجمة حسني زينة، ثروة الأمم (الجزء الأول)، نشر معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، العراق، 2007.
3. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، الأردن، 2015.
4. بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي: دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
5. البلوشي أحمد إبراهيم، فراج أحمد جاسم، دور السلطة التشريعية في تحليل واعتماد الميزانية العامة للدولة بمملكة البحرين، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية والسياسة، البحرين، 2017.
6. جون ماينارد كينز، ترجمة إلهام عيداروس، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2010.
7. حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
8. حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
9. حسين راتب يوسف ريان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 1999.
10. ديفيد ريكاردو، ترجمة: يحيى العريض، حسام الدين خضور، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2015.
11. رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، سناء للنشر، القاهرة، 1992.
12. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000.
13. سيمون فاوت وآخرون، الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية، مؤسسة فريدريش إبيرت، اليمن، 2013.
14. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، عمان، 2005.
15. عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار ثراء للنشر، عمان، 2009.
16. عبد الرحمن بن عبد الله الواصل، البحث العلمي، وزارة المعارف، إدارة التعليم في محافظة عنيزة، المملكة العربية السعودية، 1990.
17. عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، عمادة شؤون المكتبات، الطبعة الأولى، الرياض، جامعة الملك سعود، الرياض، 1988.
18. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي تحليل كمي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

19. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
20. علي خليل، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
21. علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997.
22. عواد فتحي أحمد ذياب، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
23. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، الأردن، 1998.
24. الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 1997.
25. اللحياني سعد بن حمدان، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 1998.
26. لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة: المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
27. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
28. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
29. محمد خالد مهياني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، الجزائر، 2013.
30. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الطبعة الرابعة، عمان، 2012.
31. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
32. محمد يوسف المعداوي، مذكرات في الأموال العامة والأشغال العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992.
33. نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الطبعة 1، الجزائر، 2011.

المجلات العلمية

1. أبوبكر خليفة حمد دلعب، علي منصور سعيد عطية، الإيرادات العامة والنفقات العامة للاقتصاد الليبي: دراسة تطبيقية لتحليل طبيعة العلاقة بينهما وتحديد اتجاهها، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 1، جوان 2020.
2. إيمان غسان شحرور، عجز الموازنة العامة في سوريا وآثاره الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 20، العددان: 63-64، 2013.

3. بولعباس مختار، هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر (دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2017)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 05، العدد 02، 2019.
4. حسن الحاج، عجز الموازنة: المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية، العدد 63، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.
5. حلبي حكيمة، باهي نوال، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001 - 2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد 04، 2018.
6. دنان راضية، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، 2012.
7. رشيد شباح، بغداد شعيب، قياس العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر وفق نموذج شعاع تصحيح الخطأ للفترة (1990-2017)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03 مكرر، الجزء الأول، 2019.
8. رملي حمزة، بن جدو سامي، أثر الإيرادات الاستثنائية على رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000-2018) / اختبار العلاقة في إطار التكامل المشترك ونماذج (ARDL)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2021.
9. زواري الحبيب، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على متغيرات المربع السحري للسياسة النقدية دراسة قياسية لحالة الجزائر ما بين 1970 / 2010، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 8، الجزائر، 2010.
10. سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع الإشارة للعراق للمدة (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68.
11. شراك رابح، شراك زبير، النفقات العمومية، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 01، 2021.
12. صبحي حسون الساعدي، إياد حماد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7، 2011.
13. عاشور يوسف، إسماعيل مولوج، معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة بترشيد الإنفاق العام حالة الجزائر للفترة 2000 - 2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020.

14. لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعالجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
15. محمد هاني، ياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر (دراسة تحليلية لمضمون القانون 10/17)، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، مارس 2018.

الرسائل والأطروحات

1. بلييوض خديجة، أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية (1990-2014)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2016-2017.
2. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2004-2005.
3. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
4. رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل، دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014-2015.
5. روشو عبد القادر، دور النفقات العمومية في مسار تحول الاقتصاد الجزائري (الفترة من: 1990 إلى غاية 2006)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2009-2010.
6. سهام رشاد منصور إبراهيم، فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (1979-1992)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة بنها، مصر، 2011.
7. سي محمد سامية، اختلال سعر الصرف الحقيقي وفعالية سعر الصرف الموازي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
8. عطا الله بن طيرش، أثر تغيير سعر الصرف على التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، دفعة 2010-2011.

المنشورات والقوانين المالية

1. نشرات إحصائيات بنك الجزائر رقم: 09، 25، 33، 41، 56 للسنوات: 2009، 2014، 2016، 2018، 2021.

2. نشرات إحصائيات وزارة المالية لسنة 2021.

3. نشرات بيانات البنك الدولي 2021.

المراجع الأجنبية

1. ADAM BARONE, Budget Deficit, ECONOMY GOVERNMENT & POLICY, investopedia, 16/04/2021, <https://www.investopedia.com/terms/b/budget-deficit.asp>, consulter le : 23/03/2022, (11:22).
2. <https://www.alroeya.com/117-82/2244163>.
3. <https://www.politics-dz.com/>.
4. Supriya Guru, Public Expenditure: Meaning, Importance, Classification and Other Details, Article shared by: [https://www.yourarticlelibrary.com/economics/public-expenditure-meaning-importance-classification-and-other details](https://www.yourarticlelibrary.com/economics/public-expenditure-meaning-importance-classification-and-other-details), 01/03/2022, (09: 49).

الملاحق

Situation Résumée des Opérations du Trésor "SROT" 2000 - 2019

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Millions DA																				
Recettes budgétaires	1 124 924	1 389 737	1 576 684	1 525 551	1 606 397	1 713 992	1 841 925	1 949 050	2 902 448	3 275 362	3 074 644	3 489 810	3 804 030	3 895 315	3 927 748	4 552 542	5 011 581	6 047 885	6 389 469	6 586 500
Fiscalité pétrolière	720 000	840 600	916 400	836 060	862 200	899 000	916 000	973 000	1 715 400	1 927 000	1 501 700	1 529 400	1 519 040	1 615 900	1 577 730	1 722 940	1 682 550	2 126 987	2 349 694	2 518 488
Ressources ordinaires	404 924	549 137	660 284	689 491	744 197	814 992	925 925	976 050	1 187 048	1 348 362	1 572 944	1 960 410	2 284 990	2 279 415	2 350 018	2 829 602	3 329 031	3 920 898	4 039 775	4 068 012
Recettes fiscales	349 502	398 238	482 896	524 925	580 408	640 472	720 884	766 750	965 289	1 146 612	1 297 944	1 527 093	1 908 576	2 031 019	2 091 456	2 354 648	2 482 208	2 630 003	2 711 762	2 836 414
Recettes ordinaires	15 407	43 706	74 639	57 289	42 133	35 077	44 430	75 372	113 899	67 580	64 390	78 910	77 876	83 700	75 984	247 481	177 221	270 830	188 514	195 702
Recettes d'ordre, dons et legs										56	83	20	61	21	122	61	33	35	45	23
Recettes exeptionnelles	40 015	107 193	102 749	107 277	121 656	139 443	160 611	133 928	107 860	134 114	210 527	354 387	298 477	164 675	182 456	227 412	669 569	1 020 030	1 139 454	1 035 873
Dépenses budgétaires	1 178 122	1 321 028	1 550 646	1 690 175	1 891 769	2 052 037	2 453 014	3 108 569	4 191 051	4 246 334	4 466 940	5 853 569	7 058 173	6 024 131	6 995 769	7 656 331	7 297 494	7 282 630	7 732 070	7 725 477
Fonctionnement	856 193	963 633	1 097 716	1 122 761	1 251 055	1 245 132	1 437 870	1 673 931	2 217 775	2 300 023	2 659 078	3 879 206	4 782 634	4 131 536	4 494 327	4 617 009	4 585 564	4 677 182	4 813 683	4 879 125
Equipement	321 929	357 395	452 930	567 414	640 714	806 905	1 015 144	1 434 638	1 973 276	1 946 311	1 807 862	1 974 363	2 275 539	1 892 595	2 501 442	3 039 322	2 711 930	2 605 448	2 918 387	2 846 352
Solde budgétaire	-53 198	68 709	26 038	-164 624	-285 372	-338 045	-611 089	-1 159 519	-1 288 603	-970 972	-1 392 296	-2 363 759	-3 254 143	-2 128 816	-3 068 021	-3 103 789	-2 285 913	-1 234 745	-1 342 601	-1 138 977
Solde des comptes d'affectation (hors FRR)	-659	-19 999	-11 214	186 948	109 870	-128 957	-4 076	18 875	31 226	-4 277	34 686	24 077	74 614	53 352	-27 723	60 670	58 543	34 801	26 396	48 763
Solde des opérations budgétaires	-53 857	48 710	14 824	22 324	-175 502	-467 002	-615 165	-1 140 644	-1 257 377	-975 249	-1 357 610	-2 339 682	-3 179 529	-2 075 464	-3 095 744	-3 043 119	-2 227 370	-1 199 944	-1 316 205	-1 090 214
Interventions du Trésor	-524	6 516	-30 889	-32 580	-11 810	-5 163	-32 145	-141 310	-123 781	-138 452	-138 866	-129 165	-66 668	-130 481	-90 250	-129 221	-116 365	-390 339	-517 171	-863 186
Solde global du Trésor (hors FRR)	-54 381	55 226	-16 065	-10 256	-187 312	-472 165	-647 310	-1 281 954	-1 381 158	-1 113 701	-1 496 476	-2 468 847	-3 246 197	-2 205 945	-3 185 994	-3 172 340	-2 343 735	-1 590 283	-1 833 376	-1 953 400
Financement	54 381	-55 226	16 065	10 256	187 312	472 165	647 310	1 281 954	1 381 158	1 113 701	1 496 476	2 468 847	3 246 197	2 205 945	3 185 994	3 172 340	2 343 735	1 590 283	1 833 376	1 953 400
Financement bancaire	-175 344	-136 962	58 129	31 231	-287 500	118 745	-76 202	-275 389	-346 373	93 460	30 146	-19 829	51 546	-165 461	18 676	152 546	232 630	872 871	1 301 086	1 547 061
Financement non bancaire	105 680	85 335	32 827	-86 034	57 726	221 298	172 573	213 650	508 146	655 258	674 339	727 998	913 836	241 112	204 084	136 614	64 584	82 872	467 093	566 022
Fonds de régulation des recettes (FRR)	221 100	106 974	0	156 000	470 256	247 838	709 641	1 454 362	1 223 617	364 282	791 938	1 761 455	2 283 260	2 132 471	2 965 672	2 886 506	1 387 938	784 459	131 912	0
Financement externe	-97 055	-110 573	-74 891	-90 941	-53 170	-115 716	-158 702	-110 669	-4 232	701	53	-777	-2 445	-2 177	-2 438	-3 326	100 755	-2 591	-2 931	-1 749
Emprunt National																	557 828	-147 328	-63 784	-157 934

Source : DGT